جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع : العلوم المالية والمحاسبة

تخصص : محاسبة وجباية معمقة

بعنوان :

اثر القياس باستخدام القيمة العادلة على إدارة الأرباح

دراسة عينة من خبراء المحاسبة

أفريل 2024

من إعداد الطالبة :

- **خوراره سوزان**

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ:

- **2024/06/09**

أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

- **نوح لبوز.....رئيسا**
- **محمد العربي قزون.....مشرفا و مقرر**
- **حياة زقراري.....مناقشا**

السنة الجامعية : 2024/2023

الإهداء

اهدي هذا العمل :

إلى أمي وأبي إليكما اهدي هذا الجهد، وهذا البحث، فقد كنتما على الدوام ملهمي، فعلى خطاكما أسير، و بعلمكما اقتدي، أشكركما الشكر الجزيل على ما قدمتماه لي طوال فترة دراستي

إلى رفيقة الدرب و صديقة الأيام جميعها بحلوها و مرها أختي حبيبتي أهديك هذا البحث تعبيرا عن شكري لدعمك المستمر

إلى أميرتي وإخوتي سندي في حياتي

إلى كل من أحب ولم يذكرهم قلمي و لم يكونو بين حروفي

اهدي لكما هذا العمل المتواضع

شكر وتقدير

أتوجه بجزيل الشكر وخالص الثناء:

إلى كل من كان له الفضل في إنجاز هذا العمل

إلى الأستاذ المشرف الدكتور" محمد العربي قزون"
على تفضله بقبوله على الإشراف بالمذكرة و الذي
أفادني بتوجهاته ونصائحه لإتمام هذا العمل في
صورته النهائية

إلى كل أساتذتي وأستاذاتي الأفاضل الذين ساهمو في
اجتيازي أسمى الدرجات من العلم

إلى الأعزاء الأكارم الذين ذكرهم قلبي وسقطوا
سهوا عن قلمي

فشكرا جزيلا .

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر القياس باستخدام القيمة العادلة على إدارة الأرباح من خلال تسليط الضوء على أهم المفاهيم المتعلقة بالقياس بالقيمة العادلة ومدى تأثير استخدامه على إدارة الأرباح و للإجابة على الإشكالية اتبعنا المنهج الوصفي في الجانب النظري لمعرفة الإطار المفاهيمي لكل من القيمة العادلة و إدارة الأرباح عن طريق جمع ما توفر من الكتب و المجلات و المذكرات كما تطرقنا أيضا لمعرفة الدراسات السابقة و أوجه الاختلاف و التشابه بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة، و لدعم الجانب النظري اعتمدنا على المنهج الاستقرائي في الجانب التطبيقي من خلال دراسة ميدانية على عينة من الخبراء المحاسبيين و قد تم توزيع 70 استمارة استبيان الكترونية و تم حصد 37 استمارة قابلة للدراسة و اعتمدنا في تحليل الاستبيان ، و توصلت الدراسة إلى أن القياس باستخدام القيمة العادلة يؤثر سلبيا على إدارة الأرباح Spssعلى برنامج ويعمل على الحد منها في ضل وجود السوق النشط و ذلك حسب المستوى الأول من مستويات القيمة العادلة

الكلمات المفتاحية: قيمة عادلة ، إدارة الأرباح ، قياس محاسبي ، كشوف مالية

Abstract:

This study aims to highlight the impact of measuring using fair value on earnings management by highlighting the most important concepts related to measuring at fair value and the extent of the impact of its use on earnings management. To answer the problem, we followed the descriptive approach in the theoretical aspect to know the conceptual framework for both fair value and earnings management. By collecting available books, magazines, and notes, we also discussed previous studies and the differences and similarities between the current study and previous studies. To support the theoretical side, we relied on the inductive approach in the applied side through a field study on a sample of accounting experts. 70 electronic questionnaires were distributed and 37 studyable questionnaires were obtained. We relied on analyzing the questionnaire on the Spss program, and the study concluded that measurement Using fair value negatively affects profit management and works to limit it in light of the presence of an active market, according to the first level of fair value levels.

Keywords :Fair value, Earnings management, Accounting measurement. Financial statements

قائمة المحتويات:

الفهرس	الصفحة
الإهداء	I
الشكر	II
الملخص	III
الفهرس	IV
قائمة الجداول	V
قائمة أشكال	VI
قائمة الملاحق	VII
قائمة المختصرات	VIII
المقدمة	أ-ب-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للقيمة العادلة و إدارة الأرباح	05
تمهيد	06
المبحث الأول :عموميات حول القيمة العادلة و إدارة الأرباح	07
المطلب الأول :الإطار النظري للقيمة العادلة	07
المطلب الثاني:الإطار النظري لإدارة الإرباح	16
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	23
المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية والانجليزية	23
المطلب الثاني : مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة	28
خاتمة الفصل	29
الفصل الثاني:دراسة " اثر القياس باستخدام القيمة العادلة على إدارة الأرباح"	30
تمهيد	31
المبحث الأول :الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة	32
المطلب الأول :الطريقة المتبعة في الدراسة	32
المطلب الثاني :الأدوات المستخدمة و الإجراءات المتبعة	34
المبحث الثاني :عرض نتائج الدراسة الميدانية و تحليلها و مناقشتها	37
المطلب الأول: عرض و تحليل الدراسة	37
المطلب الثاني :الاختبارات الإحصائية و مناقشتها	42
خاتمة الفصل	45
الخاتمة العامة	46
المراجع	49
الملاحق	53

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	يمثل أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة ودراسة الحالية	28
1-2	جدول يوضح استمارات الاستبانة القابلة للتحقيق	32
2-2	اختبار ثبات الاستبيان	35
3-2	مقياس ليكارت الخماسي	35
4-2	جدول الأوزان المرجحة	36
5-2	المتوسطات المرجحة و الانحرافات المعيارية لتأثر إدارة الأرباح بمداخل القياس المحاسبي	37
6-2	المتوسطات المرجحة و الانحرافات المعيارية لتأثر جودة الكشوف المالية بالقياس وفق القيمة العادلة	39
7-2	المتوسطات المرجحة و الانحرافات المعيارية لتأثير القياس وفق القيمة العادلة على جودة إدارة الأرباح	41
8-2	معاملات الدلالة الإحصائية لاختبار اثر القياس باستخدام القيمة العادلة على إدارة الأرباح	43
9-2	قيم المعاملات خط الانحدار البسيط	43

قائمة الأشكال البيانية

رقم	الشكل	الصفحة
1-1	المستويات الثلاث للقيمة العادلة و فق معيار IFRS 13	12
1-2	متغيرات الدراسة الميدانية	34

قائمةالملاحق:

رقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	قائمة المحكمين	54
02	استمارة الاستبيان	55
03	نتائج معامل ألفاكرونباخ	59
04	نتائج الإجابات على كل فقرات الاستبيان	59
05	جداول لكل عبارات الاستبيان لتوضيح اتجاه العينة	60
07	الدلالة الإحصائية لاختبار الأثر بين المتغيرين	68
08	قيم المعاملات خط الانحدار البسيط	96

قائمة الرموز و الاختصارات :

الاختصار / الرمز	الدلالة
IFRS13	المعيار الإبلاغ المالي الدولي للقيمة العادلة
FAS 157	معيار المحاسبة المالية الأمريكي للقيمة العادلة
IAS	معايير المحاسبة الدولية
IFRS 7	معيار الإبلاغ المالي الدولي للأدوات المالية
FIFO	الوارد أولا صادرا أولا
SPSS	برنامج تحليل البيانات الإحصائية

المقدمة

توطئة:

يتمثل القياس المحاسبي في عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في الكشوف المالية، و يتطلب ذلك اختيار أساس محدد للقياس ، ويختص أساس القياس المحاسبي بتحديد الآثار النقدية للإحداث الخارجية و الداخلية القابلة للإثبات المحاسبي، كما يحدد أساس القياس القيمة التي يجب تسجيلها و إظهارها في القوائم المالية.

و في ظل تعدد طرق وبدائل القياس المحاسبي وفى ظل غموض المعايير نجد بأن الإدارة يكون لديها رغبة في الاختيار من بين البدائل المحاسبية مما يعظم منفعتها . أضف إلى ذلك الاضطراب الذي ساد الأسواق العالمية مؤخرا بسبب إفلاس شركه انرون والشركات الدولية الأخرى إلى إلقاء الضوء على أهميه المحاسبة ومعايير إعداد التقارير المالية كما أصبح المستثمرون يطالبون بإفصاح أكثر شفافية يتيح لهم تقييم الجوانب الاقتصادية للعمليات التي تجريها الشركة بما يمكنهم من تقييم المخاطر والمزايا التي تتضمنها استثماراتهم وعندما يدرك السوق أن هناك نقصا في الشفافية ، فقد يحدث انخفاض في أسعار الأوراق المالية لمثل هذه الشركات وقد أدى ظهور الفضائح المحاسبية الأخيرة إلى ضياع مليارات الدولارات من القيمة الرأسمالية السوقية للأسهم مما أدى إلى فقد الكثير من المستثمرين لمعظم مدخراتهم .

وللأسباب السابقة جرت العديد من المحاولات للتقليل من عملية إدارة الأرباح عن طريق وضع معايير محاسبية أكثر إحكاماً ، مثلا فقد اتجهت أدبيات المحاسبة في السنوات الأخيرة نحو تركيز اهتمامها من التسجيل المحاسبي على أساس التكلفة التاريخية إلى التقرير المالي على أساس القيمة العادلة، بالإضافة إلى انه كان محور اهتمام المعايير المحاسبية سواء الأمريكية أو الدولية لتحقيق الشفافية و القابلية للمقارنة و تحسين ملائمة المعلومات و تحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية.

حيث تعتبر القيمة العادلة قياسا قائما على معلومات السوق وتقديرات المنشأة، فبعض الأصول و الالتزامات قد يتوفر له معلومات سوقية و البعض الآخر قد لا يتوفر له معلومات سوقية، غير أن هدف قياس القيمة العادلة واحدا في كلتا الحالتين وهو التقدير المحاسبي للسعر الذي تستند عليه المعاملة المنظمة لبيع الأصل أو لنقل الالتزام بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس وفقا لظروف حالية

ويمكن القول إن الفكر المحاسبي انقسم لمؤيد ومعارض نتيجة التوسع في استخدام محاسبة القيمة العادلة في القياس و الإفصاح عن بنود القوائم المالية فالمؤيدون يوافقونها لأنها ذو مصداقية و شفافية

من حيث القياس المحاسبي أما فمعظم الانتقادات كانت حول أن القيمة العادلة من المحتمل أن تكون غير موثوق بها في ضل غياب الأسواق النشطة مما يؤدي إلى التلاعب بالقوائم المالية لزيادة الربحية

بناءا على ما سبق، يمكن القول بان استخدام المحاسبة على أساس القيمة العادلة يعتبر سلاحا ذو حدين، فمن ناحية يمكن أن يحسن من جودة الربح المنشور إذا تحري الدقة وعدم التحيز عند الإعداد و الإفصاح الكامل و الشفاف عنها،ومن ناحية أخرى فان إعداد تقديرات القيمة العادلة تكون معرضة للتلاعب من قبل الإدارة، و بالتالي يمكن إن تتعرض القيمة العادلة للعديد من المخاطر الناتجة عن استخدام التقديرات الشخصية في إعداد المعلومات المالية و إتباع أساليب ممارسات إدارة الأرباح ومن ثم التأثير السلبي على جودة التقارير المالية

1. إشكالية البحث:

يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

ما اثر القياس باستخدام القيمة العادلة على إدارة الأرباح في المؤسسة؟

2. فرضيات البحث:

قام الباحث بصياغة الفرضيات التالية:

- تتأثر إدارة الأرباح بنموذج القياس المحاسبي المستخدم من طرف المؤسسة؛
- تأثير القياس المحاسبي بالقيمة العادلة على جودة الكشوف المالية؛
- تأثر القياس المحاسبي المستند للقيمة العادلة على جودة إدارة الأرباح؛

3. مبررات اختيار الموضوع:

- **مبررات الموضوعية:**

- ارتباط الموضوع بتخصص الطالبة و معالجته لأحد أهم المواضيع ذات العلاقة ؛

- **مبررات الشخصية :**

- ميل الطالبة للبحث في هذا النوع من الدراسات ذات الصلة بإدارة الأرباح؛

4. أهمية البحث:

- تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تحاول الربط بين أحد أهم بدائل القياس الأكثر جدلا و هي القيمة العادلة و مفهوم إدارة الأرباح و تحديد الأثر الناتج على ذلك؛

5. اهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- السعي للإحاطة بكل الجوانب النظرية لكل من القيمة العادلة و إدارة الأرباح ؛

- محاولة توضيح اثر القياس باستخدام القيمة العادلة على إدارة الأرباح و العمل على الحد منها ؛
- تبيان مزايا و مآخذ القيمة العادلة و مخاطر إدارة الأرباح ؛
- اخذ آراء العينة حول اثر القياس باستخدام القيمة العادلة على إدارة الأرباح؛

6. حدود الدراسة:

- الحدود الزمنية:

تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة بين تاريخ توزيع استمارة الاستبيان وتاريخ استلام آخر استمارة (من شهر ماي 2024)؛

- الحدود المكانية:

على الصعيد الوطني و عبر مختلف ولايات الوطن من خلال دراسة آراء خبراء محاسبيين ؛

7. منهج البحث و الأدوات المستخدمة:

- تم استخدام المنهج الوصفي من خلال وصف لمفهوم القيمة العادلة و ظاهرة إدارة الإرباح بالاعتماد على الجوانب النظرية للموضوع، و ذلك بالاستعانة من مصادر ومراجع عربية و أجنبية من الكتب و المقالات و أطروحات الدكتوراه التي لها علاقة بموضوع الدراسة ،كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على الاستبيان كأداة للدراسة، حيث تم تحليلها ومعالجتها باستخدام برامج التحليل الإحصائي، بهدف معرفة وجهة نظر عينة الدراسة حول موضوع الدراسة

8. أهم صعوبات البحث:

- تتمثل صعوبات البحث في كونه يتزامن مع الدراسة و مع فترة إعداد الكشوف المالية في المؤسسات الأمر الذي يجعل التواصل معا المهنيين غير ممكن؛

9. هيكلة البحث:

وحتى نتمكن من الإجابة على إشكالية البحث ، وكذلك اختبار صحة الفرضيات الموضوعة قيد الدراسة والتطرق لمختلف جوانبه ، قمنا بتقسيم هذا البحث حسب طريقة إمراد إلى فصلين كما يلي :

الفصل الأول :يتضمن مبحثين ، المبحث الأول خصصناه لعموميات حول القيمة العادلة و إدارة الأرباح فتطرقنا في المطلب الأول عن القيمة العادلة أما مطلب الثاني فخصص لإدارة الأرباح والمبحث الثاني تطرقنا فيه لدراسات السابقة بالعربية واللغة الأجنبية فيما يخص مطلب الأول أما مطلب الثاني خصصنا فيه أهم الاختلافات بين الدراسات السابقة والحالية وما يميزها .

الفصل الثاني :تضمن هذا الفصل مبحثين، المبحث الأول تم فيه عرض مجمع وعينة الدراسة كما تطرقنا إلى الأدوات المستخدمة ومنهجية الدراسة أما المبحث الثاني خصصناه للدراسة و التحليل من خلال دراسة اثر القياس باستخدام القيمة العادلة على إدارة الأرباح.

الفصل الأول

تمهيد:

للقياس المحاسبي عدة بدائل تساهم في زيادة جودة الكشوف المالية لكن ظهرت في الفترة الأخيرة قضايا محاسبية من أبرزها ظاهرة التلاعب في الكشوف والأرقام المالية كما تناوله العديد من الكتاب و الباحثين وكذلك الانهيارات المالية لشركات الكبرى وقد أشارت معظم الدراسات أن ابرز هذه الأسباب هي ظاهرة إدارة الأرباح التي تعتبر في اغلب الأحيان سلوك انتهازي للإدارة لتحقيق منافع ذاتية، و قد أدى هذا لبروز فكر محاسبي ينادي بضرورة إتباع سياسات محاسبية متحفظة و بدائل قياس محاسبية ذو دقة في النتائج كالقيمة العادلة، فهي توفر معلومات مالية ملائمة لتلبية احتياجات مستخدميها ونظرا لأهميتها البالغة فقد توجه مجلس معايير المحاسبة الدولية لها عند إعداد المعايير

و للتطرق أكثر لمفهوم كل من القيمة العادلة و إدارة الأرباح قسمنا الفصل إلى:

- ✓ المبحث الأول: الإطار النظري للقيمة العادلة.
- ✓ المبحث الثاني: الإطار النظري لإدارة الإرباح.

المبحث الأول: عموميات حول القيمة العادلة و إدارة الأرباح

المطلب الأول :الإطار النظري للقيمة العادلة

الفرع الأول: مفهوم القيمة العادلة

قبل التطرق إلى مفهوم القيمة العادلة يجب علينا أن نمر بشكل مختصر عن التكلفة التاريخية و أوجه القصور فيها التي أدت إلى الانتقال إلى القيمة العادلة.

أولا : التكلفة التاريخية

تعتبر التكلفة التاريخية احد أهم المبادئ المحاسبية التي يعتمد عليها النموذج المحاسبي المعاصر كأساس لتقويم كل من الأصول و الخصوم.

حيث عرفت التكلفة التاريخية على أنها التكلفة الفعلية للأصل بتاريخ الشراء و تبقى هذه التكلفة ثابتة دون تغيير حتى انتهاء الغرض أو الغاية منها, إلا في حالات إجراء تحسينات أو إضافات على هذا الأصل.[1]

و يقوم مبدأ التكلفة التاريخية على عدة مبررات حيث توفر درجة كبيرة من الموضوعية في القياس ، تكون الأرقام قابلة للمقارنة، تسهل عملية التحقق بدقة من بيانات التكلفة التاريخية و بالتالي إعطاء درجة عالية من الثقة في المعلومات المحاسبية[2].

معا وجود هذه الميزات إلا انه واجه انتقادات عدة منها :

1- محدودية فوائد استخدام التقارير المالية الناتجة عنه و عدم ملائمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات[3]

2- - في حالات التضخم تصبح القيمة التاريخية غير واقعية و من ثم لا تمثل القوائم المالية للمنشات الاقتصادية علاوة على صعوبة المقارنة بين القوائم المالية أثناء عدة فترات مالية مختلفة.[4]

---

[1] أسامة محمد يوسف هرش, اثر تطبيق القيمة العادلة في جودة الأرباح, كلية الدراسات العليا جامعة الزرقاء, 2018, ص10

[2] معراج, دور القياس و الإفصاح بالقيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية و معوقات تطبيقها في البيئة المحاسبية للجزائر, مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية , ص4-5

[3] حنان رضوان , النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير, دار وائل للطباعة و النشر 2003

[4] أسامة محمد يوسف هرش, اثر تطبيق القيمة العادلة في جودة الأرباح, كلية الدراسات العليا جامعة الزرقاء, 2018, ص10

- ❖ مما سبق يتبين لنا أن التكلفة التاريخية رغم مزاياها في دقتها و صحتها عند الاكتساب إلا إنها بعد التملك تصبح القيمة المسجلة شيئا من الماضي و الذي ينحرف قليلا أو كثيرا عن قيمته الحالية و ذات محدودية في استخدام الكشوف المالية مما يضلل في اتخاذ القرارات من حيث مستخدميها و غير فعالة في حالات معينة كالتضخم لذا دعت الحاجة لظهور مفهوم القيمة العادلة ،لان الظروف الاقتصادية تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة بشكل دائم و تغير الوحدة الشرائية لوحدة النقد بتغير هذه الظروف في الحالات المختلفة .

ثانيا : القيمة العادلة:

1.مفهوم القيمة العادلة :

- حددت لجنة معايير المحاسبة الدولية التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبيين مفهوم معيار القيمة العادلة في العديد من معايير المحاسبة التي أصدرتها تلك اللجنة كمعيار رقم (16,30,32,36,39,40,41) على أنها المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل به أو سداد الالتزام بين أطراف راغبة في التعامل على أساس تجاري بحت.[1]

-عرف المعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS13 القيمة العادلة بأنها " السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة عادية بين المتدخلين في السوق بتاريخ التقييم "

- يعرف المعيار الأمريكي(FAS 157) الصادر عام 2006 القيمة العادلة على انه "السعر الذي يمكن استلامه مقابل بيع الأصل أو الذي يجب دفعه لسداد التزام في عملية منظمة بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس"

- كما عرفت معايير المحاسبة الدولية IAS القيمة العادلة بأنها"القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل وعلى بينة من الحقائق و يتعاملان بإرادة حرة[2] ".

- و كما يعرفهاPeter Martin "ثمن الخروج , أي السعر الذي قد تكون وردت في بيع احد الأصول أو المدفوعة لنقل المسؤولية في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ التقييم".[3]

[1]مصطفى راشد العبادي ,مدى حاجة معايير المحاسبة و المراجعة السعودية لتبني القيمة العادلة كأساس للقياس و الإفصاح و المراجعة بالقوائم المالية, كلية إدارة الأعمال, جامعة الملك سعود ص15

[2]علي محمد علي الصياد, اثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة التقرير المالي و على أسعار الأسهم في البورصة المصرية , الجامعة العمالية

- تعريف آخر: هي الثمن أو السعر الذي اتفق عليه الطرفان (البائع,المشتري)على تبادل المعاملة به سواء كانت المعاملة شراء أصل أو تسوية التزام ما على أن يتمتع الطرفان بكامل الحرية و الرغبة بالتعامل , و أن لا تكون عملية بيع قصري أو بيع بالتصفية [1].

- مما سبق يتبين لنا أن جميع التعريفات قد اجتمعت على أن القيمة العادلة هي القيمة الأنسب لتبادل الأصول أو تسديد الالتزامات و يكون بين أطراف (بائع,مشتري) راضية و راغبة فيه و لديهم معلومات كافية عن السوق , كما لاحظنا بأنه لا يوجد اختلاف جوهري بين معايير المحاسبية الدولية و المعايير الأمريكية وهاذ يعمل على وضع معيار للتعامل معا القيمة العادلة يحظى بصفة القبول العام .

الفرع الثاني : مناهج و مستويات القيمة العادلة

أولا : مناهج القيمة العادلة

هناك ثلاثة طرق تقييم تستخدم على نطاق واسع في قياس القيمة العادلة و هي :

1/ منهج السوق: يستخدم منهج السوق الأسعار و المعلومات الأخرى ذات الصلة الأخيرة التي تمت في السوق لأصول أو التزامات أو مجموعة أصول أو التزامات مماثلة، و يشمل مدخل السوق استخدام مصفوفة التسعيرة و التي تستخدم بشكل أساسي لتقييم بعض الأنواع من الأدوات المالية مثل سندات الدين.[2]

2/ منهج التكلفة: و يطلق عليه أيضا مدخل التكلفة المعدل، حيث يمكن تحديد القيمة العادلة للبند أو العنصر الذي يكون مطلوبا حاليا لإحلال بند مالي له نفس خصائص البند المالي محل التقييم ، و لم يحدد المدخل أسلوب التقييم و إنما حدد مواصفات أسلوب التقييم المناسب، حيث أوجب أن يكون مدخل التقييم الذي سيتم استخدامه في قياس القيمة العادلة ملائما للظروف و تتوافر عنه معلومات كافية و متاحة[3].

---

[3] Peter Martin. Evaluation de la juste valeur. Rue Wellington ouest Toronto. Juillet 2009.P12

[1] تامر مزيد رفاعه , اثر تعليمات مصرف سورية المركزي في التزام المصارف الخاصة بمتطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

[2] رفيق يوسفي – حنان دريد، اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الأرباح،ص317

[3] جعفر عثمان الشريف، القياس المحاسبي وفقا لأساس القيمة العادلة و أثره في جودة المعلومات المحاسبية في الشركات السودانية ، جامعة المجمعة، السعودية ، 2020 ص345

3/منهج الدخل: يقوم منهج الدخل بتحويل المبالغ المستقبلية (مثل التدفقات النقدية، الدخل و النفقات) إلى قيمة حالية واحدة (أي مخصومة) وعند استخدام هذا المدخل فإن قياس القيمة العادلة يعكس توقعات السوق الحالية بشأن هذه القيم المستقبلية، و يتضمن منهج الدخل أساليب التقييم التالية:

- أسلوب القيمة الحالية
- نماذج تسعير الخيارات
- طريقة فائض الأرباح السنوية

و باستثناء منهج السوق تعتمد المناهج الأخرى عند تحديد القيمة العادلة في السوق غير النشط على التقديرات ولذلك يستلزم ممن يقوم بالتقدير النزاهة، و العدالة وعدم التحيز، وفي الغالب يخشى عليها من الذاتية و الابتعاد عن الموضوعية، و في بعض الحالات قد لا يكون مناسب استخدام أسلوب واحد للتقييم[1].

ثانيا: مستويات القيمة العادلة

من اجل تحديد أسلوب قياس القيمة العادلة و لتوفير التجانس و القابلية للمقارنة، يستخدم معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13 التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي كان موجود ضمن المعيارIFRS 7 و الذي تم استخدامه في معيار المحاسبة المالية الأمريكيFAS 157 ، و يصنف التسلسل الهرمي للقيمة العادلة مدخلات أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة إلى ثلاث مستويات، يعطى هاذ التسلسل أولوية أعلى للأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو الالتزامات المطابقة (مدخلات المستوى الأول) و أولوية أدنى للمخلات غير المرئية (مدخلات المستوى الثالث) ، و في بعض الحالات قد تكون المدخلات المستخدمة في قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام مصنفة بين مستويات مختلفة للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة، لذا فان قياس القيمة العادلة يصنف في ذات المستوى للتسلسل الهرمي حيث المستوى الأدنى للمدخلات التي تكون مؤثرة في القياس.

أعطى المعيار الأولوية لمدخلات التقييم ، و ليس لأساليب التقييم ،حيث أن قياس القيمة العادلة باستخدام أسلوب القيمة الحالية مثلا يمكن أن يصنف ضمن المستوى الثاني أو الثالث معتمدا في ذلك على المستوى الأول الذي تصنف فيه المدخلات التي تكون مؤثرة في القياس ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة ، و يمكن توضيح مستويات مدخلات طرق التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة كما يلي:

- مدخلات المستوى الأول : الأسعار المعلنة (غير المعدلة)التي يتم تداولها في الأسواق النشطة للأصول أو الخصوم، والتي يمكن للكيان الوصول إليها بتاريخ التقييم، والسوق النشط هو السوق الذي تكون

[1] رفيق يوسفي، حنان دريد، مرجع سابق، ص317

فيه عمليات عن الأصل أو الالتزام بحجم و تكرار كافي لتوفير معلومات التسعير على أساس مستمر ، و عليه فالسعر المعلن في السوق النشط يوفر دليل أكثر موثوقية للقيمة العادلة و يجب استخدامه دون تعديل كلما أمكن ذلك [1].

- مدخلات المستوى الثاني : تتمثل في كافة المدخلات التي لا تعتبر أسعار معلن عليها ،والتي يتم تضمينها في المستوى الأول ، و تكون هذه المدخلات ملحوظة للأصل و الالتزام إما بشكل مباشر أو غير مباشر و إن كان الأصل أو الالتزام له مدة تعاقدية محددة ينبغي أن تكون مدخلات المستوى الثاني ملحوظة طوال مدة الأصل أو الالتزام، و تتضمن مدخلات المستوى الثاني ما يلي:

- الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المماثلة في الأسواق النشطة.

- الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المطابقة أو المماثلة في الأسواق غير النشطة.

- المدخلات الملحوظة للأصل أو الالتزام عدا الأسعار المعلنة على سبيل المثال، أسعار الفائدة و منحنيات العوائد الملحوظة لفترات معلنة شائعة .

- المدخلات المثبتة في السوق

و تختلف تعديلات مدخلات المستوى الثاني بناءا على العوامل الخاصة بالأصل أو الالتزام مثل حالة الأصل أو موقعه، و مدى ارتباط المدخلات بالبنود القابلة للمقارنة معا الأصل أو الالتزام و كذلك حجم أو مستوى النشاط في السوق الذي تتم ملاحظة المدخلات به، و قد ينتج عن التعديلات الهامة في مدخلات المستوى الثاني أن يصنف مستوى قياس القيمة العادلة في المستوى الثالث إن كان التعديل يستخدم مدخلات غير ملحوظة هامة[2] .

- مدخلات المستوى الثالث : هي الأسعار التي لا يمكن ملاحظتها، و المبنية على تقديرات الشركة ، و لا تستخدم إلا في حالة عدم توفير تقديرات المستويين الأول و الثاني، و تؤكد تقنيات التقييم على التركيز على تقديرات المستوى الأول و الثاني و تقليل الاعتماد على تقديرات المستوى الثالث لأنها غير موضوعية و قد تكون خاضعة للتلاعب ومن الصعب تدقيقها[3].

---

[1] Raymond Chabot, IFRS 13 Février 2012.Évaluation de la juste valeur .p 12

[2] صبرينة قرابلي،مريم بومخيلة، أهمية محاسبة القيمة العادلة في تحسين جودة القياس و الإفصاح المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل-2022، ص21

[3] علاء بوقفة ، صعوبات القياس المحاسبي الناجمة عن تطبيق القيمة العادلة في ظل إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2019، ص71

يوضح الشكل (01) المستويات الثلاث للقيمة العادلة و فق معيار IFRS 13[1]

- يتبين لنا أن مدخلات المستوى الأول للقيمة العادلة تكون بالأسعار المعلنة المتداولة في السوق و يعتبر هاذ المستوى الأكثر موثوقية ولا يمكن التلاعب فيه عكس مدخلات المستوى الثالث فانه يعتمد بشكل مطلق على تقديرات الإدارة و قد يؤدي إلى التلاعب من قبل الإدارة و انخفاض في جودة الأرباح مما يصبح الحفاظ على دلالة موثوقية المعلومات الواردة بالكشوف المالية أكثر تعقيدا.

[1]لعزلي كمال و بلعة جويدة، واقع تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية بين المبررات النظرية و العوائق العملية، دراسة استقصائية لعينة من الاكاديميين و المهنيين في مجال المحاسبة بولاية سطيف، مجلة التمويل و الاستثمار و التنمية المستدامة، المجلد7،العدد 1،2022، ص216

الفرع الثالث : مزايا و مآخذ استخدام القيمة العادلة

أولا: مزايا استخدام القيمة العادلة

*للقيمة العادلة عدة مزايا نذكر منها:

1) البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة تعطي فوائد اكبر لمستخدميها، حيث تقودهم التي نتائج سليمة وعلى قدر عالي من الموثوقية في إعداد القوائم المالية كما أن القوائم المالية تفيد في اتخاذ القرارات التي تهم أصحاب المصالح و ذوي العلاقة بمستخدمي هذه القوائم.
2) تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية يؤدي إلى إظهار نتائج أكثر واقعية حول إظهار الأداء المالي للبنوك، فضلا عن أثرها في إضافة الثقة على القوائم المالية، وان استخدام محاسبة القيمة العادلة يؤدي إلى سلامة الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية.[1]
3) الاعتماد على القيمة العادلة يمكن من القياس الملائم و الواقعي للأصول و الالتزامات و الإفصاح عنها في القوائم المالية و أن نموذج التكلفة التاريخية أصبح اقل ملائمة و دلالة، و أن نشر المعلومات التي تم تقييمها بالقيمة العادلة يوفر قياسا أكثر واقعية و ملائمة لكل من الإرباح و التدفقات النقدية المستقبلية ويخلق نوعا من الشفافية والثقة لدى مستخدمي القوائم المالية[2].
4) يتفق تطبيق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال، حيث يراعي تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد.
5) يوفر هذا المدخل مقياسا يتميز بالدقة لمفهوم القيمة والربح الاقتصادي للمنشاة[3].
6) تساعد القيمة العادلة في الكشف عن إمكانية تعثر المؤسسة و بالتالي إبراز مخاطر الإفلاس الممكن التعرض لها نتيجة ضخامة التزاماتها المالية التي تسجل بقيمتها العادلة المعبرة عن حقيقتها، ومن ثم تساعد الإطراف ذوو الصلة وخاصة المستثمرين من اتخاذ القرار المناسب وحساب المخطر الخاص بالمؤسسة حسابا دقيقا يعكس حجم معدل المردودية المطالب به نظير الاستثمار فيها في حالة ما إذا قرر المستثمر شراء أسهمها[4].

---

[1]مي عبد المجيد احمد سالم، اثر محاسبة القيمة العادلة وفقا لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (13) على دلالة القوائم المالية في البنوك المصرية، ص14

[2]المليجي و كريمة،2012قياس الدقة التنبؤية للقيمة العادلة في البنوك التجارية –دراسة تطبيقية- المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة ،ص870

[3]بونعجة سحنون، أهمية القيمة العادلة كأسلوب للقياس مابين المرجعية المحاسبية الدولية و النظام المحاسبي المالي في الجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية،2020،ص 126

[4]محمد حسان بن مالك، محمد بشير غوالي، اثر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات الناشطة في الجنوب الشرقي، دراسة تطبيقية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مجلة الباحث-عدد15/2015، ص175

7) تساعد محاسبة القيمة العادلة على تعزيز مفهوم الشفافية في الشركات، بالتالي فهي تساعد على تطبيق مبادئ الحوكمة حيث أن الشفافية التي تعكسها الشركات دليل على قوتها و ثقتها بنفسها بينما الشركات التي تعتم و لا تتصرف بشفافية فهي بالتأكيد تخفي شيئا مما يجعل الاستثمار خطير
8) تقييم ممتلكات و الأراضي و المعدات باستخدام القيمة العادلة يوفر بعض الخصائص للمعلومة بشكل أفضل مما يوفره تقييمها بالتكلفة التاريخية، فمن غير المنطقي تسجيل قيمة الأراضي بتكلفة شرائها قبل عشر سنوات في حين إن قيمتها عرفت ارتفاعا كبيرا[1]

مما سبق يتبين للباحث إن القيمة العادلة لها أهمية كبيرة في تقديم الشفافية للشركات من حيث التقييم الدقيق للأصول و الالتزامات وهاذ يؤدي إلى تحسين دقة و موثوقية للبيانات المالية ، و بالتالي تمكن المسئولين من اتخاذ قرارات إستراتيجية في المؤسسة وهاذ يعود على كلا الطرفيين من المستثمرين والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح و مسئولي المؤسسة إلى زيادة في العائد و الجودة في الإرباح.

ثانيا: مآخذ استخدام القيمة العادلة

رغم مزاياها إلا أن لها مآخذ نذكر منها:

1) استخدام التكلفة التاريخية أثناء الأزمات أكثر ملائمة من القيمة العادلة، حيث إن القيمة العادلة تتفاعل بشكل أسرع مع السوق مما ينتج عنه الاعتراف السريع بخسائر ضخمة خلال فترة قصيرة مما يترتب عليه انهيار النظام المالي بشكل سريع بينما النظم التقليدية في التكلفة التاريخية تسمح بان يتم الاعتراف بالخسائر بشكل أكثر بطئا (تدريجي) والتي تعطي للبنوك الوقت الكافي لإيجاد حلول حتى يستقر السوق، فمدراء البنوك و المؤسسات المالية القوا اللوم على القيمة العادلة كونها أحدثت موجة من الانخفاضات لأسعار الأصول مما أدى ذلك إلى زيادة عمليات البيع لتقليل الخسائر المحتملة[2].
2) التعدد في مستويات قياس القيمة العادلة يؤدي إلى زيادة المرونة المتاحة للإدارة للاختيار بين هذه البدائل للتلاعب في القوائم المالية من خلال إدارة الربحية بالشكل الذي يساعدها في تحقيق بعض الأهداف مثل تحقيق وفرات ضريبية وزيادة المكافآت و حوافز الإدارة. كما أن تعدد مستويات القياس يجعل المعلومات المالية أكثر تقلبا مما هو في الحقيقة وخاصة في ظل عدم وجود سوق نشطة حيث يتطلب تحديد القيمة العادلة وضع تقديرات القيمة العادلة

[1]صبرينة قرابلي،مريم بومخيلة، مرجع سابق ، ص28
[2]السعيد مطاوع،2016، معايير المحاسبة الدولية و الأزمات المالية العالمية ، دار التعليم الجامعي، مصر،ص142

وفق المستوى الثاني أو الثالث من التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة و مثل هذه التقديرات يجب أن تكون غير موضوعية أو غير معرضة لاحتمال تغير القياس ومن ثم فان تحديدها قد يكون ابعد من الحقيقة، الأمر الذي ينتج عنه معلومات مضللة فضلا عن أنها غير ملائمة مما يؤثر و بلا شك على جودة القوائم المالية[1].

3) إن تحديد القيمة العادلة و الاعتراف بها ينطويان على قدر كبير من عنصر التحيز الشخصي و إتباع أسس قياس متباينة
4) هناك كثير من الاستثمارات ليس لها أسعار سوقية ويعتمد على قياسها التكلفة التاريخية[2].
5) إهمال مبدأ الحيطة و الحذر في معالجة الأرباح غير المحققة و التعامل معها بنفس الطريقة
6) لا يمكن الاعتماد على محاسبة القيمة العادلة في ظل غياب أسعار السوق القابلة للملاحظة مما يؤدي إلى انخفاض قابلية القوائم المالية للمقارنة و انخفاض موثوقيتها، فعلى الرغم من أن محاسبة القيمة العادلة اقل حيادية من التكلفة التاريخية إلا أنها تزود المستثمرين بوعي و بصيرة و نظرة تنبؤية مستقبلية بقيمة المنشأة لاعتمادها على أسعار السوق الجارية كمقياس عادل و ملائم للقيمة بشرط توافر أسواق نشطة و منظمة، و اعتماد الأسعار المدرجة فيها على معلومات صحيحة و موثوقة في ظل فرضية كفاءة السوق، و في حالة عدم توافر تلك الشروط فان المعلومات التي يتم الإفصاح عنها قد تكون مضللة و تكون هناك احتمالات لتفسيرات متعددة و متناقضة[3].

❖ يتبين لنا إن للقيمة العادلة عيوب بقدر مزاياها وبالرغم من أنها تعبر عن مصداقية و موثوقية للكشوف المالية إلا أنها تخضع لحكم وتقديرات الإدارة في بعض الأحيان و خاصة عند غياب السوق النشطة ومن ثم التحيز في قياس القيمة العادلة مما يؤدي إلى التلاعب بالأرباح في سياق سياسة ما يعرف بإدارة الإرباح وهو ما سنتعرف عليه في المبحث الثاني وهاذ ما يؤثر سلبا على القرارات التي يتخذها مستخدمي المعلومات و يؤثر على صحة و مصداقية القوائم المالية

[1]صبري عبد الحميد السجيني، مصطفى عطية الغندور ، اثر محاسبة القيمة العادلة وفقا لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (13) على دلالة القوائم المالية في البنوك المصرية، كلية التجارة –جامعة المنصورة ، مصر، ص16-17

[2]حاج قويدر قورين،عمر عبو، أهمية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة في ظل معايير المحاسبة الدولية ،المركز الجامعي بافلو، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،ص82

[3]عواد ،هشام حسن المليجي،2010 " اثر هياكل الملكية المركزة على المحتوى المعلومات للتقارير المالية بالتطبيق على الشركات العائلية في مصر " المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية ، جامعة حلوان، ص 30

المطلب الثاني: الإطار النظري لإدارة الأرباح

الفرع الأول :ماهية إدارة الأرباح و دوافعها

إن الهدف الأساس من إعداد الكشوف المالية هو توفير المعلومات إلى كل الأطراف باعتبارها ذات مصلحة في المؤسسة كالمساهمين، المستثمرين، الموردين، العملاء،... الخ و مصدرا أساسيا يستعان بها في اتخاذ القرارات و التخطيط والرقابة، لذا لا بد أن تتوفر هذه المعلومات على مواصفات الجودة ألازمة للإعتماد عليها كالملائمة والموثوقية والشفافية وأن تعكس الأحداث أو المعاملات والأداء الحقيقي للمؤسسة .

إلا أن المرونة التي تمنحها المبادئ المحاسبية لإعداد تلك الكشوف تسمح للإدارة بالتلاعب في المعلومات من أجل تجميل الحقائق وتضليل المستفيدين منها، مما يؤدي إلى ظهور آثار سلبية سواء على صورة المؤسسة أو على فقدان المستثمرين لثقتهم فيما يقدم لهم من معلومات محاسبية، وذلك باستخدام عدة طرق أو ممارسات، منها إدارة الأرباح.

- **أولا :تعريف إدارة الأرباح**

ظهرت تعريفات عديدة لمفهوم إدارة الأرباح نذكر منها:

- عرفها (Wanlen 1992) بأنها استخدام الإدارة لحكمها الشخصي في البيانات المالية بهدف تعديل هذه البيانات أما لغرض تضليل أصحاب المصالح بشان الأداء الاقتصادي للمنشاة أو للتأثير على التعاقدات التي تم بنائها على الأرقام المحاسبية المبلغ عنها[1].
- بينما(Burgstahler & Emas 1998) عرف إدارة الأرباح بأنها تشمل على مستوى خارجي من الأفعال التي قد تؤثر في الإرباح والتي تمتد من العمليات التشغيلية والاستثمار والتمويل إلى إمساك الدفاتر والتي تؤثر فقط في القياسات المحاسبية للإرباح [2]
- عرفها (Partha,2003) بأنها تحريف متعمد للأرباح الأمر الذي يقضي بدوره إلى ظهور أرقام محاسبية تختلف بشكل أساسي عما يمكن أن تكون عليه في غياب ذلك التدخل وعندما تتخذ الإدارة قرارات لا تخضع لأسباب إستراتيجية وإنما لمجال منشاة الأرباح[3].

[1]محمد محمود جاسم،اسعد منجم احمد،انعكسات القواعد المحاسبية على ادارةالارباح،جامعة المثنى،العدد5، مجلة كلية التربيةالاساسية/جامعة بابل 2011،ص449

[2]محمد محمود جاسم،اسعد منجم احمد،مرجع سابق،ص449

محمد محمود جاسم،اسعد منجم احمد،مرجع سابق،ص[3]449

- فيما يرى (Scott, 2006, p1-3) بأنها تدخل هادف في عملية إعداد البيانات المالية الخارجية لغرض الحصول على بعض المكاسب الخاصة من خلال ممارسة عمليات وهمية تمثل غشا فعليا للأطراف التي لا تملك الدراية الكاملة باقتصاديات المنشاة [1].
- تم تعريف إدارة الأرباح بطرق مختلفة فقد عرفها (Schipper,1989) تدخل متعمد في عملية إعداد البيانات المالية الخارجية بنية تحقيق بعض المكاسب الخاصة [2].
- وعرف (Rosenfield,2000) إدارة الأرباح بأنها سلوك تقوم به الإدارة للتأثير على الأرباح التي تظهرها البيانات المالية دون تحقيق ميزا اقتصادية وقد يؤدي في الواقع إلى إضرار في الأمد الطويل[3] .

❖ ومن منظوري الخاص أن إدارة الأرباح تعتبر تدخل من الإدارة عن طريق أساليب محاسبية بهدف التأثير على الأرباح المفصح عنها أو التلاعب بها و إما تضليل الأطراف المستفيدة من الكشوف المالية حول الأداء المالي الحقيقي للشركة أو لتحقيق إغراض شخصية.

- **ثانيا: دوافع إدارة الأرباح**

هناك العديد من الدوافع للقيام بممارسات إدارة الأرباح من قبل المسيرين، مستغلة في ذلك مرونة المبادئ و المعايير المحاسبية لتحقيق أهداف معينة، و تتمثل دوافع ممارسات إدارة الأرباح في احد أو بعض الدوافع التالية:

1. تحقيق منافع ذاتية للإدارة

ويتأتى ذلك عند تحقيق منافع ذاتية تخص الإدارة ويكون لإدارة الأرباح تأثيرا جوهريا على المركز الحقيقي للمنشاة . إذ أن للإدارة دائما حافزا قوي للتأثير على البيانات المالية بما يحقق مصالحها

. ويرى (Defond 1997 p 115-139) أن أهم الدوافع الذاتية للإدارة هي :-

أولا – التأثير سلبا على أسعار الأسهم ثم الاستحواذ بعد ذلك عليها

ثانيا – المحافظة على سمعة الإدارة وذلك لتعزيز موقفهم في الاحتفاظ بمناصبهم الوظيفية فإذا كان تقويم أداء الإدارة على أساس رقم أرباح مستهدف أو رقم أرباح العام الماضي أو على أساس معدل النمو في الأرباح بما يتوفر لدى الإدارة دافع في التأثير في رقم الربح لكي يتفق مع رؤيتها .

---

[1] محمد محمود جاسم،اسعد منجم احمد،مرجع سابق،ص449

[2] بريمشخالد،ايت محمد مراد ،ممارسة الإدارة لأساليب إدارة الأرباح و أثرها على جودة الأرباح المحاسبية،أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه جامعة الجزائر3 ،ص6

[3] بريمشخالد،ايت محمد مراد، مرجع سابق، ص 6

فيما يرى (Holthawsen 1990 p207-218) أن الحوافز الكبيرة للإدارة يكون لها دوافع للتأثير على رقم الأرباح كنتيجة لخطة الحوافز المتبعة في المنشاة وخاصة إذا ما ارتبطت حوافز الإدارة بأرقام الأرباح المبلغ عنها.

فيما يرى (حماد، 2005 ،ص54) تلجا الإدارة الجديدة إلى التخلص من كل الأمور السيئة في المنشاة بتحميلها على السنة التي حدث فيها التغير وبذلك تظهر الإدارة الجديدة بشكل أفضل عند تقويم أدائها في السنوات الآتية .

يرى (Waterhouse et al., 1993) إن المؤسسات تلجا إلى ممارسة إدارة الأرباح لتخفيض الأرباح قبل الدخول في مفاوضات مع النقابات في ما يخص أجور العمال[1].

- وترى الباحثة أن للدافع الذاتي للإدارة تأثير كبير في إدارة الأرباح وهذا الأمر متعلق بسيكولوجية العنصر البشري الذي يدير المنشاة إذ أن الإنسان دائما ما يطمح إلى تحقيق الأفضل بدافع ذاتي مرتبط بسلوكياتها الذاتية .

2. تخفيض الضرائب

تعد الضرائب على الأرباح من أهم العوامل المؤثرة في تفضيل الإدارة للطرق والإجراءات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية وواحدة من العقود الصريحة التي تعتمد بشكل مباشر على الأرقام المحاسبية، إذ يتأثر سلوك الإدارة في المفاضلة بين الطرق والإجراءات المحاسبية البديلة بشكل كبير بالآثار المحتملة لتبني هذه الطرق والإجراءات المحاسبية على المدفوعات الضريبية المستقبلية للمؤسسة، فالإدارة تأخذ بالحسبان عند اختيارها للطرق والإجراءات المحاسبية تأثيرها على المدفوعات الضريبية ومن المحتمل أن تختار الإجراءات المحاسبية التي تؤدي إلى تقليل الربح المعلن بقصد تقليل المدفوعات الضريبية، وهذا السلوك ناتج عن رغبة الإدارة في تجنب إظهار مستوى مرتفع للربح قد يؤدي إلى ارتفاع المدفوعات الضريبية، ولكن من جهة أخرى فان إظهار مستوى منخفض للربح بشكل غير طبيعي قد يقلل المدفوعات الضريبية ولكنه في الوقت نفسه قد يزيد احتمالات شك السلطات الضريبية بحقيقة الربح المعلن للمؤسسة، كما أن انخفاض الربح بشكل كبير يمكن أن يؤدي إلى تقليل الحوافز الإدارية اثر زيادة تكلفة الاقتراض وغيرها من الآثار السلبية المتوقعة على المؤسسة أو إدارتها[2].

3. تفادي شروط عقود الدين

[1]FrédéricDemeures and al," Investor Skepticism and Creative Accounting: The Case of a French SME Listed on Alternext,», International Journal Of Business, Volume 18, N° 1, 2013, p 63

[2]رياض عبد الله،عقيل الحسناوي، دوافع سلوك تمهيد الدخل ، جامعة الكوفة، كلية الادارة و الاقتصاد ص21

تفرض عقود الدين التي تتم بين المؤسسات الاقتصادية المقرضة و المقترضة قيودا على أنشطة المؤسسات المقترضة .

فقد تنص على عدم السماح للمؤسسات المقترضة بإصدار سندات جديدة أو بتوزيع أرباح على مساهميها أو بالاندماج في مؤسسات أخرى إذا تجاوزت نسبة الديون في هذه المؤسسات مقارنة مع حقوق الملكية عن حد معين ، أو إذا انخفضت أرباحها عن رقم معين .و مما لا شك فيه أن التغير في الأساليب و السياسات المحاسبية قد تؤدي إلى تعديلات في مستوى القيود التي تفرضها عقود الدين، (نسبة الديون إلى حقوق الملكية أو رقم الربح) وما يترتب على ذلك من تحويلات بين أصحاب الأسهم و أصحاب السندات .

أي أن التغيير في السياسات المحاسبية قد تؤثر في التدفقات النقدية للمؤسسات أو في الحقوق المختلفة على هذه التدفقات.

إن من دوافع إدارة الأرباح التوافق مع اتفاقيات عقود الدين، وذلك النوع من إدارة الأرباح سيساعد المسيرين على تحويل الثروة من حملة الدين إلى حملة الأسهم، وذلك من خلال زيادة توزيعات الأرباح، والحصول على قروض جديدة،يجعل صافي الثروة يقل عن الحد الأدنى المطلوب من قبل المقرضين . فالعلاقة الايجابية بين نسبة الدين إلى حقوق الملكية واستخدام الممارسات المحاسبية لزيادة الربح تفسر عادة كإجراء لتفادي شروط قيود عقود الدين[1].

4. دوافع تشريعية و سياسية

تتمثل التكاليف السياسية في الأعباء التي تتحملها المؤسسة نتيجة للقوانين والأنظمة التي تفرضها الدولة، كالقوانين المتعلقة بزيادة أجور العاملين أو تحسين ظروف العمل أو ممارسة الرقابة السعرية على المنتجات، وزيادة معدلات الضرائب، وبالتالي فان هذه العوامل ستدفع الإدارة في تلك المؤسسات نحو العمل على تخفيض الربح بهدف تجنب التكاليف السياسية التي تفرض على المؤسسة، ويرجع السبب في ذلك إلى وجود ربح مرتفع بشكل غير اعتيادي يزيد من احتمالات التعرض لضغوطات وتدخلات خارجية في شؤون المؤسسة، وعندما يعتقد المدراء الماليون وجود تأثير للأرباح المعلنة للمؤسسة على واضعي التشريعات والجهات الحكومية فأنهم سيتبعون الطرق المحاسبية لتقليل الربح من أجل تقليل الضغوط السياسية بالإضافة إلى تقليل أثر التشريعات على المؤسسة[2].

---

[1]لوالبية فوزي، محددات ادارة الارباح للمؤسسات الاقتصادية في ظل البيئة المالية و المحاسبية الجزائرية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة احمد دراية، ادرار، الجزائر ص11

[2]رياض عبد الله،عقيل الحسناوي ، مرجع سابق ص21

5. دافع الكفاءة:

ويتمثل في الحفاظ على بقاء واستمرار المنشاة في السوق من ناحية تحقيق الميزة التنافسية وبيان قوة المنشاة من الناحية المالية لدى المستثمرين ومستخدمي البيانات المالية ، وما يؤشر عن مدى كفاءة إدارة المنشاة في عملها خلال الفترة المالية ، ويرى (البارودي، 2002 ص85-86) أن إدارة الأرباح في البيانات المالية بدافع بقاء واستمرار المنشاة قد يكون سلاحا ذو حدين إذ من جهة قد يحوز على ثقة المساهمين إذا كان في حدود المرونة في المبادئ المحاسبية المتعارف عليها غير انه من جهة ثانية إذا ما لجأت الإدارة الى الخروج من المألوف من المبادئ المحاسبية المقبولة عموما واستخدمت الفن المحاسبي فان ذلك يكون ذو اثر سلبي على مصير المنشاة وإدارتها وبياناتها المالية[1] .

الفرع الثاني: طرق و أساليب إدارة الإرباح

وتلجأ إدارة المؤسسة نتيجة لضغوط معينة إلى إتباع ممارسات تؤثر على الأرقام المحاسبية المعلن عنها، مما يظهر الأداء المالي بشكل طبيعيلايثير الشكوك والتساؤلات، وهذا يكون أمام إدارة المؤسسة العديد من الأساليب التي يمكن لها إتباعها، أهمها[2]:

- **التغيير في الطرق و التقديرات المحاسبية** : إن تعدد البدائل المحاسبية يمكن للإدارة من حرية الاختيار فيما بينها تحقيقا لأهداف معينة، وذلك من خلال عدة عناصر أهمها

- التغير في طرق تسعير المخزون كالتحول من طريقة "التكلفة الوسطية "إلى"FiFo"
- التغير في طرق إهتلاك الأصول كالتحول من القسط الثابت إلى الاهتلاك المتزايد .
- التغير في التقديرات المحاسبية : أي تغيير في التقديرات التي وضعتها سابقا مثل تقدير:

العمر الاقتصادي للأصول الثابتة .

قيمة الأصل كخردة في نهاية العمر الإنتاجي.

مخصص الديون المشكوك فيها

نسبة انجاز عقود المشاريع طويلة الأجل.

[1] أسعد منشد محمد، محمد محمود جاسم، مرجع سابق ،ص451

[2] زاوي صورية، اثر ادارةالارباح على جودة القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،ص15

-**التغير في طريقة الافصاح** : تهدف الملاحق إلى مساعدة الاطراف المستفيدة من القوائم المالية في فهم الطرق والسياسات المحاسبية التي اتبعتها ا إعداد لمؤسسة في اعدادها، فضلا عن العمليات والأحداث المالية وغير المالية التي قامت بها خلال فترة زمنية معينة، وبالتالي ترشيد قراراتهم المستقبلية .

وهنا نجد أن إدارة المؤسسة تمارس إدارة الأرباح عند إعدادها للقوائم المالية خاصة قائمة الدخل، أو جدول حسابات النتائج ، بشكل مختلف عن الشكل الأصلي، فنجد الدخل التشغيلي والدخل قبل العناصر غير عادية والدخل قبل الضرائب وصافي الدخل، كلها عناصر يمكن للإدارة أن تضع في التقرير ايرادات غير المتكررة او غير العادية باعتبارها ايرادات أخرى وأن تضع المصاريف التشغيلية على أنها مصاريف غير تشغيلية، ويترتب على هذه الممارسات مستويات ظاهرية للدخل التشغيلي أعلى من الحقيقي، رغم أن ذلك لا يؤثر على صافي الدخل النهائي.

- **التغيير في سياسات الإنتاج أو الاستثمار أو التمويل:**وذلك بغرض التهرب من التطبيق الإجباري للمبادئ أوالمعايير المحاسبية التي لا تتلاءم نتائجها مع رغبات أو أهداف الإدارة التي تسعىإلى تحقيقها.
- **التغيير في للمؤسسة الشكل القانوني :** كتوحيدها مع مؤسسة اخرى، بحيث يساعد ذلك الإدارة على تحقيق أهداف إدارة الأرباح.

ومهما كان سهولة أو بساطة الأسلوب المستعمل في ممارسة إدارة الأرباح، ومهما كان الهدف من ورائها حتى وكان يصب في مصلحة المؤسسة، الا انه يبقى عمل غير أخلاقي او بالأحرى غير مبرر أخلاقيا ذلك كونه يتم في السر، اي ليس هناك إعلان عن الأرباح التي قد حدثت،ولا إفصاح عن الأساليب التي استخدمت، ولا عن القيمة التي تم تعديلها، الأمر الذي يؤدى إلى التضليل الأرباح التي قد حدثت تم وخاصة إذا ما اقترنت بوجود تضليل على بعض الأحداث الاقتصادية الهامة والتي قد تضر بمصالح مختلف الأطارف ذات الصلة بالمؤسسة.

الفرع الثالث :مخاطر ممارسة إدارة الأرباح

من المؤكد ان الادارة تدرك بان ممارسات ادارة الارباح بالرغم من انها تحقق منافع للمؤسسة في المدى

القصير الا انها قد تؤدي الى حدوث مشاكل خطيرة في المدى الطويل، ومن اهم نتائجها نستعرض ما يلي[1]:

- تخفيض قيمة المؤسسة :

[1]بريش خالد،ايت محمد مراد،ممارسةالادارةلاساليبادارةالارباحواثرها على جودة الارباح المحاسبية، الجزائر 2020، ص35

ذلك أن الكثير من قرارات التشغيل تمس الأرباح قصيرة المدى، مثل تأجيل عمليات البيع، تأخير المصروفات الاختيارية، إلا أنها على المدى الطويل تحدث أضرار بكفاءة وفعالية المؤسسة؛

- فقدان و غياب المعايير الأخلاقية:

صحيح أن ممارسة إدارة الأرباح قد تكون شبه قانونية في بعض مجالاتها لكنها ممارسة مشكوك فيها من الجانب الأخلاقي، فعندما يأمر المدير مسؤول المبيعات بتأجيل المبيعات فانه بذلك يفقد المدير صلاحيته الأخلاقية حيث بعد ذلك لن يستطيع المدير انتقاد عملية البيع المشكوك فيها من قبل مسؤول المبيعات لأن المدير أصبح شريك بالقرارات غير القانونية؛

- بقاء المشاكل التشغيلية بلا حلول لسنوات عدة :

حيث يتم إخفاء العيوب والمشاكل للحصول على ترقيات ومكافآت، ويتم التركيز على المصالح الشخصية ويتم إهمال مصلحة المؤسسة.

- العقوبات الاقتصادية واعادة اعداد القوائم المالية:

قد تتعرض المؤسسة لعقوبات اقتصادية شديدة، ومن الأمثلة على ذلك ما قامت به بورصة الأوراق المالية الأمريكية من فرض عقوبات صارمة على المؤسسات الممارسة لإدارة الأرباح وتغريمها ملايين الدولارات، وطلبت منها إعادة احتساب أرباحها والإعلان عنها بشكل واضح.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية

- **أولا: الدراسات السابقة باللغة العربية:**

- **الدراسة1:**أسامة محمد يوسف هرش، اطروحة بعنوان اثر تطبيق القيمة العادلة في جودة الأرباح

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة اثر تطبيق القيمة العادلة (المقيسة بنهج الدخل) في جودة الأرباح من الناحية الايجابية و تبرز أهميتها في كونها تطرقت إلى التعرف على القيمة العادلة و تطبيقها في الاردن، التعرف على جودة الأرباح وبيان سمات الأرباح المرغوب فيها التي قد تزيد من جودتها، المساهمة في نشر مفهوم جودة الأرباح الايجابية ومساعدة مستخدمي القوائم المالية على التعرف على سمات الأرباح الايجابية، حيث طرح الباحث مشكلة الدراسة و التي تتمثل في : هل يوجد اثر لتطبيق القيمة العادلة في البنوك التجارية في جودة الإرباح؟ و باستخدامه لتحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة تمكن من التوصل للنتائج التالية بأن ازدياد تطبيق القيمة العادلة يؤثر إيجابا في جودة الإرباح للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي، كما أظهرت نتائج الدراسة أن ازدياد الأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة الناشئة من بنود الدخل الشامل للبنك يزيد من جودة الأرباح من الناحية الايجابية الظاهرة للقوائم المالية لهذا البنك و كذلك بالنسبة للأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة الناشئة من بنود صافي الدخل .

- **الدراسة 2 :** د.اشرف سالم عبد الكافي، طاهر ابراهيم، مقالة بعنوان محاسبة القيمة العادلة و أثرها على إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية

تهدف الدراسة إلى معرفة العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة و إدارة الأرباح في المصارف التجارية في مدينة سرت ليبيا و ذلك من خلال تحديد العلاقة بين التقديرات و الإفصاح عن القيمة العادلة و إدارة الأرباح وتبرز أهميتها في كونها تطرقت إلى التعرف على إدارة الأرباح، مساعدة مستخدمي القوائم المالية على التعرف على سمات الأرباح الايجابية و التي تتأثر بالقيمة العادلة و مدى تطبيقها و معرفة العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة و إدارة الأرباح حيث طرح الباحثون الإشكالية التالية : هل هنالك علاقة بين محاسبة القيمة العادلة و إدارة الأرباح ؟ و للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية أهمها المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، الوزن النسبي، درجة الأهمية ، اختبار

ألفاكرونباخ لاختبار درجة مصداقية البيانات و اختبار الفرضيات باستخدام معامل ارتباط بيرسون و معامل الانحدار المتعدد التدريجي و قد توصل الى وجود علاقة موجبة بين الإفصاح عن القيمة العادلة

و إدارة الأرباح و ان الإفصاح عن القيمة العادلة يؤثر ايجابيا على إدارة الأرباح من خلال مساهمتها في توفير معلومات ذات مصداقية وشفافية مع قابليتها للفهم و المقارنة.

- **الدراسة 3 :**رفيق يوسفي، حنان دريد،مقالة بعنوان اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الأرباح

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة اثر تطبيق القيمة العادلة على جودة الأرباح المحاسبية بالتطبيق على المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة 2010-2018، تبز أهميتها في التطرق إلى استعراض الإطار المفاهيمي لمحاسبة القيمة العادلة و متطلبات تطبيقها، إبراز مدى تطبيق المؤسسات الجزائرية المدرجة في البورصة لمحاسبة القيمة العادلة، قياس جودة الأرباح للمؤسسات و إبراز العلاقة الموجودة بين القيمة العادلة و جودة الأرباح فقد تم صياغة الإشكالية على النحو التالي: ما مدى تأثير تطبيق القيمة العادلة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية على جودة الأرباح ؟

وقد أجابو عن الإشكالية بدراسة تطبيقية من خلال مقارنة جودة لمؤسسة صيدال مع ثلاثة مؤسسات أخرى لا تطبق القيمة العادلة بالإضافة الى مقارنة جودة الأرباح لمؤسسة صيدال قبل و بعد تطبيق القيمة العادلة، حيث تم التعبير على جودة الأرباح باستخدام استمرارية الأرباح و القدرة التنبؤية و توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين القيمة العادلة و جودة الأرباح للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر و يرجع إلى غياب السوق النشطة.

- **الدراسة 4 :**د. وليد الطيب عمر خالد،مقالة بعنوان اثر محاسبة القيمة العادلة على سلوك و اتجاهات إدارة الأرباح في القطاع المصرفي في السودان

تهدف هذه الدراسة إلى بيان اثر محاسبة القيمة العادلة على سلوك و اتجاهات إدارة الأرباح في القطاع المصرفي من خلال تقييم العلاقة بين إدارة الأرباح و القيمة العادلة في ظل التحفظ المحاسبي كأحد الاتجاهات المحاسبية المعاصرة و لتحقيق هدف الدراسة تمت صياغة الإشكالية كالتالي : هل هنالك اثر لمحاسبة القيمة العادلة على سلوك و اتجاهات إدارة الأرباح في القطاع المصرفي السوداني؟

وتم إتباع المنهج النوعي و المنهج الوصفي في تحليل النتائج التي تم استقاء بياناتها عن طريق الاستبانة في عينة من المصارف السودانية التي شكلت مجتمع الدراسة و قد توصلت الدراسة إلى أن استخدام القيمة العادلة في القياس و الإفصاح المحاسبي توفر موضوعية وواقعية للمعلومات المحاسبية في ظل السياسات المحاسبية المتحفظة و تؤثر على إدارة الأرباح و تعمل على الحد منها.

- **الدراسة 5 :** صبرينة قرابلي ، مريمة بوخميلة، مذكرة بعنوان أهمية محاسبة القيمة العادلة في تحسين جودة القياس و الإفصاح المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية

تهدف الدراسة إلى أهمية محاسبة القيمة العادلة في تحسيين جودة القياس و الإفصاح المحاسبي و بيان مزايا تطبيق القيمة العادلة و الانتقادات الموجهة لها و محاولة تقديم اقتراحات لتعزيز جودة القياس و الإفصاح المحاسبي في المؤسسة باستعمال المنهج الوصفي و التحليل للإجابة على الإشكالية التالية: ما أهمية محاسبة القيمة العادلة في تحسيين جودة القياس و الإفصاح المحاسبي في مؤسسة الكاتمية للفلين بجيجل؟ و تم التوصل إلى أن القيمة العادلة أفضل بدائل القياس المحاسبي ،مما جعلها محل اهتمام معايير المحاسبة الدولية نظر لأهميتها في تحسين جودة القياس والإفصاح المحاسبي بالمؤسسة و تكون القوائم المالية ذات جودة و شفافية إذ كان القياس المحاسبي ذو مصداقية و جودة و يكون ذلك عبر الاعتماد على القيمة العادلة.

- **الدراسة 6 :** د.عبد المحسن حسين محمد سليمان، مقالة بعنوان اثر معيار المحاسبة المصري 45 قياسات القيمة العادلة على إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية

تهدف إلى تحديد اثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم 45 بعنوان قياسات القيمة العادلة على إدارة الأرباح من خلال اختبار فرضين رئيسين، الفرض الأول: يوجد تأثير ايجابي دال إحصائيا لقياسات القيمة العادلة على مستوى إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية، و الفرض الثاني : يوجد اختلافات جوهرية على مستوى إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة المصري

و قد قام الباحث بتحليل بنود القوائم المالية المقيمة بالقيمة العادلة لعينة مكونة من عدد 30 شركة مصرية مدرجة بمؤشر(EGX 50) خلال الفترة من 2014-2018، و توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج على المستوى النظري و المستوى التطبيقي أهمها: عدم توافر المعلومات الكافية لقياس القيمة العادلة قد يؤدي إلى احتمال ذاتية القياس، مما يفسح المجال أمام الإدارة للتلاعب في قياسات القيمة العادلة لتحقيق أهدافها الخاصة، وان القيمة العادلة بخلاف المستوى الأول يمكن التلاعب فيها من قبل الإدارة و منتهزي الفرص، و تكون في نفس الوقت مكلفة في تحديدها و صعب التحقق منها من قبل مراجعي الحسابات، حيث ان القيمة العادلة في ظل المستوى الثالث منها لا تحتوي على بنود قابلة للمقارنة لاستخدامها كمعيار.

- **الدراسة 7 :** صبري عبد الحميد السجيني،مصطفى عطيه الغندور،مقالة بعنوان اثر محاسبة القيمة العادلة وفقا لمعيار التقرير المالي الدولي رقم 13 على دلالة القوائم المالية في البنوك المصرية

يهدف البحث إلى دراسة اثر محاسبة القيمة العادلة وفقا لمعيار التقرير المالي الدولي رقم 13 على دلالة القوائم المالية في البنوك المصرية و تنبع أهمية البحث من أهمية استخدام محاسبة القيمة العادلة في التطبيق المحاسبي و مدى استفادة مجتمع البنوك التجارية و المتعاملين معها من مستثمرين و مراجعين و عملاء من الأنشطة التي تمارسها البنوك، و مدى قدرة القوائم المالية المعدة على أساس القيمة العادلة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات مالية مفيدة لاتخاذ القرارات المالية السليمة، و أسباب توجه معدي القوائم المالية نحو تطبيق القيمة العادلة حيث طرح الباحثون التساؤل التالي وهو بيان اثر التغير في قياس القيمة العادلة على دلالة القوائم المالية للبنوك التجارية؟ حيث توصل الباحثون إلى أن الإفصاح المحاسبي احد أهم محددات الرئيسية التي تمكننا من الحكم على دلالة القوائم المالية و ان القيمة العادلة رغم سلبياتها إلا أنها استخدامها في الإفصاح يعتبر أكثر موثوقية وبالتحديد في المستوى الأول.

- **ثانيا: الدراسات السابقة باللغة الأنجليزية**

- **Study NO.1:**Dr. Zakia Said Benzerrouk, Dr. KhaldahAbdalla Mohammed Esawi, Dr. Lamia S. Shehab.An article entitled Historical cost vs. Fair value and their influence on earnings' quality

هدفت هذه الدراسة إلى المقارنة بين البديلين المحاسبيين التكلفة التاريخية , و القيمة العادلة و مقارنة تأثير كل منهما على جودة الأرباح في القطاع المصرفي الأردني و برزت أهميتها في كونها تطرقت إلى كل من التكلفة التاريخية والتي تمثل الواقع الفعلي للحدث في وقت حدوثه في لحظة التبادل و القيمة العادلة و مقارنة من منهم يؤثر بشكل ايجابي على جودة الأرباح و قد أشار الباحثون لطرح الإشكالية التالية : اثر تطبيق القيمة العادلة في البنوك التجارية الأردنية و مدى تأثير ذلك على جودة الأرباح البنوك

و قد أشارت النتائج إلى إن القيمة العادلة توفر معلومات مناسبة للغاية لاتخاذ القرار و قابلية المقارنة بالمعلومات المحاسبية في القطاع المصرفي وإن محاسبة القيمة العادلة تؤثر ايجابيا على إدارة الأرباح اكبر من التكلفة التاريخية و أنها تعكس معلومات محاسبية ذات مصداقية و شفافية و لها القدرة على التنبؤ بالعائد على الموارد الاقتصادية

- **Study NO.2:** MarcoPompili, Marco Tutino. An article entitled Fairvalue accounting and earning management: The impact of unobservable inputs on earning quality. Evidence from the US

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان اثر القيمة العادلة و مدخلاتها الغير قابلة للملاحظة على ادارة الارباح في البنوك الامريكية وتحديد التأثيرات المحددة للمدخلات غيرالقابلة للملاحظة على جودة الأرباح.

تشيرالنظرية والأدبيات السابقة إلى وجود تأثير سلبي كبير للمدخلات غيرالقابلة للملاحظة مقارنة بالمدخلات التي يمكن ملاحظتها على جودة المعلومات المقدمة في التقاريرالمالية. تظهر النتائج وجود علاقة سلبية وقوية بين القيمة العادلة وجودة الأرباح للبنوك الأمريكية التي لا تعتمد على التسلسل الهرمي للمدخلات المستخدمة في عملية التقييم. تشير هذه النتائج إلى اعتبارات جديدة حول موثوقية القيمة العادلة في مايتعلق بإمكانيات التلاعب الممنوحة للإدارة بهذا الأسلوب.

المطلب الثاني : مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

الجدول رقم 1-1:يمثل أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة ودراسة الحالية

نقاط الاختلاف	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
المنهج المتبع	غالبية الدراسات اعتمدت على المنهج الوصفي والتحليلي واغلب الدراسات اعتمدت على الاستبيان في عمل الدراسة الميدانية و التحليلات الإحصائية	لعرض الجزء النظري من دراستنا تم الاعتماد على المنهج الوصفي واعتمدت دراسة الحالة على المقابلة وتحليل الوثائق
مكان الدراسة	أجريت أغلبية الدراسات في عدة مصالح لعينة من المؤسسات	أجريت هذه الدراسة في مؤسسة
عينة الدراسة	تمثلت أغلبية العينات في محاسبيين	تشمل عينة الدراسة في خبراء محاسبيين
هدف الدراسة	تنوعت الأهداف فمنها : تحديد التأثيرات المحددة للمدخلات غيرالقابلة للملاحظة على جودة الأرباح اثر محاسبة القيمة العادلة على القوائم المالية تهدف إلى دراسة اثر تطبيق القيمة العادلة على جودة الأرباح المحاسبية تهدف إلى معرفة اثر تطبيق القيمة العادلة (المقيسة بنهج الدخل) في جودة الأرباح من الناحية الايجابية معرفة العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة و إدارة الأرباح وغيرها من الأهداف	ولقد تمثل هدف دراستنا في اثر القياس باستخدام القيمة العادلة على إدارةالأرباح
المضمون	تناولت الدراسات السابقة مفاهيم عن القيمة العادلة ، جودة الأرباح، التكلفة التاريخية، إدارة الأرباح ، الإفصاح	تضمنت دراستنا مفهوم كل من القيمة العادلة و إدارة الأرباح

	المحاسبي ، معايير المحاسبة الدولية وغيرها	

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على الدراسات السابقة والحالية

ما يميز دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة ؟

تم في هذه الدراسة التطرق الى كل ما يتعلق بالقيمة العادلة من مفهوم و مناهج و مستوياتها كما جمعنا أفكار تؤيد القياس بالقيمة العادلة و أخرى تنتقد وبالنسبة لإدارة الأرباح ذكرنا مفهومها و أساليبها و مخاطرها ولم نغفل عن الإجابة عن الإشكالية المطروحة و الهدف من هذه الدراسة والتي تمكنا على الإجابة عليها في الفصل الثاني (الدراسة الميدانية)

خلاصة :

حاولنا في هذا الفصل تسليط الضوء على متغيرات الدراسة المتمثلة في القيمة العادلة و إدارة الأرباح وتوصلنا إلى :

- ✓ إن القيمة العادلة من أفضل بدائل القياس المحاسبي و يتميز بالملائمة و الدقة في النتائج مقارنة بالتكلفة التاريخية و بالتالي فهي تسمح بإيصال معلومات صحيحة للأطراف ذات علاقة كالمستثمرين و غيرهم و أصبحت محط اهتمام الهيئات المهنية و مجلس المعايير المحاسبية و بالرغم من ايجابيتها إلا أنها لم تسلم من الانتقادات الموجهة لها.
- ✓ و إن إدارة الأرباح تعتبر سلوك انتهازي من قبل الإدارة عن طريق استغلال مرونة بدائل القياس و التقييم المحاسبي مما يسمح لها بالتحكم بأرباح المؤسسة و تحقيق منافع ذاتية على المدى القصير، إلا أنها تخفض من قيمة المؤسسة و تظليل الأطراف ذات المصلحة على المدى الطويل.

الفصل الثاني

تمهيد:

في إطار ما تم تناوله في الجزء النظري من مفاهيم عامة متعلقة بالقياس بالقيمة العادلة و أثرها في إدارة الأرباح ، و كذا أهم الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع و استكمالا للفائدة المرجوة من هذه الدراسة، و لربط الجوانب النظرية بالجوانب العملية كان من الضروري التحقق من صحة كل أو بعض النتائج المتوصل إليها في الشق النظري بمعرفة وجهة نظر الخبراء المحاسبيين في اثر القياس بالقيمة العادلة على إدارة الأرباح

ولتحقيق الهدف من الدراسة الميدانية قمنا بتقسيم هذا الفصل من الدراسة إلى مبحثين :

- ✓ المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة
- ✓ المبحث الثاني:عرض نتائج الدراسة الميدانية و تحليلها و مناقشتها

المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة

سيتم في خلال هذا المبحث تناول كيفية إعداد الدراسة و ذلك من خلال تبيان الطريقة المتبعة و الأدوات المستخدمة في المعالجة للوصول إلى النتائج

المطلب الأول:الطريقة المتبعة في الدراسة

يعالج هذا المطلب المنهجية المتبعة في إعداد الدراسة ومعرفة مجتمع الدراسة و كذلك العينة المستهدفة بالإضافة إلى أسلوب و مصادر جمع البيانات

الفرع الأول:مجتمع و عينة الدراسة

أولا: مجتمع الدراسة

يعتبر مجتمع الدراسة مجموعة من الأفراد و المؤسسات تطبق عليهم الدراسة ويمكن تعميم النتائج عليهم يتكون مجتمع دراستنا من خبراء المحاسبين على المستوى الوطني نتيجة إحاطتهم الشاملة بالموضوع المتعلق بالدراسة الميدانية

ثانيا: عينة الدراسة

تم توزيع الاستمارات عبر مختلف ولايات الوطن وقد تم توزيع حوالي 70استمارة استبيان و كان التوزيع الكترونيا، شملت الفئة المستهدفة فئة الخبراء المحاسبيين و الجدول التالي يوضح الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان:

الجدول (2-1): جدول يوضح استمارات الاستبانة القابلة للتحقيق

البيان	العدد	النسبة
عدد الاستمارات الموزعة	70	%100
عدد الاستمارات غير المسترجعة	33	%47.14
عدد الاستمارات الصالحة للدراسة	37	%52.85

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام الاستبيان

ثالثا: حدود الدراسة

- الحدود الزمنية:

تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة بين تاريخ توزيع استمارة الاستبيان وتاريخ استلام آخر استمارة (خلال شهر أفريل و ماي2024)

- الحدود المكانية:

على الصعيد الوطني و عبر مختلف ولايات الوطن من خلال دراسة آراء خبراء محاسبيين و أكاديميين و مهنيين في مجال المالية و المحاسبة سواء كانوا أساتذة جامعيين أو ممارسين لمهنة المحاسبة

الفرع الثاني: بيانات و ادوات الدراسة

أولا: جمع معلومات الدراسة

- المصادر الرئيسية:

تمثلت في الاستبيان ويعتبر وسيلة لجمع البيانات المتوقع الحصول عليها في دراستنا الميدانية و قد قسمت أسئلة الاستبيان إلى 3 محاور رئيسية حسب فرضيات الدراسة ومن ثم قمنا بطرحها على عينة الدراسة.

- المصادر الثانوية :

تمثلت في الكتب ، المذكرات ، المقالات و الأطروحات التي لها علاقة بمتغيرات الدراسة لمعالجة الجانب النظري بغية تسليط الضوء على موضوع الدراسة الذي يتمحور حول اثر القياس باستخدام القيمة العادلة على إدارة الأرباح.

ثانيا :أدوات جمع بيانات الدراسة

من بين الأدوات المستخدمة لجمع البيانات في دراستنا و للإجابة على الإشكالية المطروحة و اختبار صحة الفرضيات اعتمدنا على الاستبيان و قد تم تصميمه بالاستناد على الجانب النظري و الدراسات السابقة حيث ينقسم إلى ثلاث محاور :

- المحور الأول: يهدف إلى معرفة تأثير إدارة الأرباح بمداخل القياس المحاسبي

- المحور الثاني: يهدف إلى معرفة تأثير جودة الكشوف المالية بالقياس وفق القيمة العادلة
- المحور الثالث: يهدف إلى معرفة تأثير القياس وفق القيمة العادلة على جودة إدارة الأرباح

وبعد الانتهاء من أسئلة الاستبيان تم توزيع وثيقة الاستبيان على عينة الدراسة من ذوي الاختصاص و اعتمدنا على النسخ الورقية الالكترونية و قد تم الاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي كمقياس الإجابات العينة و الذي يتحمل خمس إجابات.

الفرع الثالث: متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

المتغير المستقل: القيمة العادلة

المتغير التابع: إدارة الأرباح

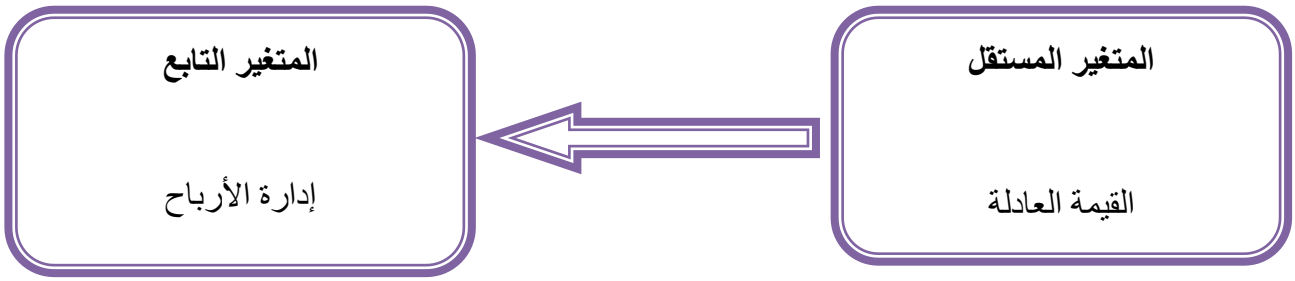

الشكل رقم 2-1:متغيرات الدراسة الميدانية

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثاني: أدوات الدراسة الميدانية و الإجراءات المتبعة

من خلال هذا المطلب سنتعرف على الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة لمعالجة البيانات و التي ساهمت في الحصول على النتائج.

الفرع الأول: الأدوات الإحصائية و القياسية

أولا: صدق و ثبات أداة الدراسة

1-1/الاتساق الظاهري للاستبيان

من اجل دقة صياغة أسئلة الاستبيان و قبل نشره وتوزيعه على عينة الدراسة تم عرض الاستبيان على لجنة من الأساتذة جامعة ورقلة ذوي الاختصاص قصد الأخذ بالآراء و التأكد من صحة و سلامة الاستبيان

2-1/اختبار ثبات الاستبيان

لاختبار ثبات و صدق إجابات الاستبيان تم استعمال معامل ألفاكرونباخ كمعيار إثبات الاستبيان لتحقيق النتائج المرجوة، و قد نتج عن اختبار مستوى ثبات و مصداقية إجابات العينة المكونة من(38) فرد قيمة الفاكرونباخ مقدرة ب (0.81)وهي نسبة عالية و مقبولة تعني انه إذا أعيد توزيع الاستمارة الاستبيان على نفس العينة المستجوبة فان (38) فرد سيعيدون نفس إجابتهم الأولى

الجدول رقم 2-2: اختبار ثبات الاستبيان

محاور الدراسة	معامل الفاكرونباخAlpha Cronbach
جميع عبارات الاستبيان (24)	0.81

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

ثانيا: المقياس المستخدم

- يعتبر مقياس ليكارت من اهم المقاييس الترتيبية التي تستخدم في التحليل الإحصائي، فهو يهدف إلى قياس إجابات عينة الدراسة، حيث يتم من خلاله قياس البيانات الوصفية بإعطائها قيما رقمية حتى تكون مناسبة لتحليل الإحصائي

الجدول رقم2-3:مقياس ليكارت الخماسي

الرأي(التصنيف)	أتفق	أتق تماما	محايد	لا أتفق	لا أتفق تماما
المقياس	1	2	3	4	5

المصدر:من إعداد الطالبة

- المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري: يتم حسابهم من اجل تحديد إجابات العينة حسب قيم المتوسط .

الجدول رقم 2-4: الأوزان المرجحة للقياس

الرأي(الاتجاه)	قيمة المتوسط المرجح
لا أتفق إطلاقا	من 1.00 إلى 1.79
لا اتفق	من 1.80إلى 2.59
محايد	من 2.60 إلى 3.39
أتفق	من 3.40 إلى 4.19
أتفق تماما	من 4.20 إلى 5.00

المصدر : من إعداد الطالبة

الفرع الثاني: البرامج و الأدوات المستخدمة في معالجة الاستبيان

بعد ان تم تحصيل العدد النهائي للاستبيانات المقبولة تم الاعتماد في عرض و تحليل البيانات على الجداول الالكترونية (Excel 2007) لمعالجة البيانات و استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعيةSpss، و لتحقيق أهداف الدراسة و تحليل البيانات تم تجميعها فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية التي تمثلت فيما يلي:

- حساب المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لكل محاور الاستبيان
- اختبار الفرضية الرئيسية باستخدام معامل الارتباط بيرسون و الانحدار الخطي البسيط

المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة الميدانية و تحليلها و مناقشتها

في هذا المبحث سنتطرق إلى النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية و كذلك تحليل و مناقشة النتائج المتوصل إليها

المطلب الأول:عرض و تحليل نتائج الدراسة

يحتوي هذا المطلب على الطريقة الإجرائية المتبعة لتقصي أراءأوجه النظر المختلفة حول موضوع المتمثلة في عينة الدراسة و كذلك التعرف عليها إضافة إلى أهم مصادر جمع البيانات و أهم أدوات جمعها

الفرع الأول : نتائج اختبار الفرضيات

سيتم في هذا الفرع عرض نتائج فرضيات الدراسة التي تم التوصل اليها ثم تحليلها

أولا: عرض نتائج الفرضية الأولى

للإجابة على هذه الفرضية و التأكد من صحتها او عدمها، قمت بحساب المتوسطات المرجحة و الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتمثلة في المحور الأول في استمارة الاستبيان

الجدول رقم 2-5: يوضح المتوسطات المرجحة و الانحرافات المعيارية لتأثر إدارة الأرباح بمداخل القياس المحاسبي

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	الرتبة	معامل الاختلاف	الاتجاه
01	تعتبر إدارة الأرباح بأنها تحريف متعمد للأرباح من قبل الإدارة	3.0541	0.40455	4	13.24	أتفق
02	مرونة السياسات المحاسبية من خلال بدائل القياس المحاسبي يؤدي لظهور ظاهرة إدارة الإرباح	3.2703	0.87078	1	26.62	أتفق تماما
03	تعدد بدائل القياس المحاسبي يؤثر في اتخاذ السياسة المناسبة لإدارة الأرباح	3.2703	0.87078	2	26.62	أتفق تماما

04	اختيار البديل المناسب من بدائل القياس المحاسبي يؤثر في القياس السليم لأرباح المنشأة	3.2162	0.85424	3	26.56	أتفق
05	مرونة استخدام بدائل القياس المحاسبي يؤثر في تنوع أساليب إدارة الأرباح	3.1351	0.85512	5	27.27	أتفق
06	تعدد بدائل القياس المحاسبي يؤثر ايجابيا على إدارة الأرباح	2.7297	1.17020	6	42.86	لا اتفق
07	يؤثر القياس باستخدام التكلفة التاريخية ايجابيا على إدارة الأرباح	2.3784	0.89292	8	37.54	لا أتفق
08	يؤثر القياس باستخدام القيمة العادلة ايجابيا على إدارة الأرباح	2.4054	0.95625	7	39.75	لا أتفق
المحور الأول: تأثر إدارة الأرباح بمداخل القياس المحاسبي		2.9319	0.60069	0	20.48	محايد

المصدر:منإعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

- **التحليل**

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن المتوسطات الحسابية بالنسبة لعينة الدراسة قد تراوحت مابين3.27 و2.37 و أن العبارة رقم (02) التي تنص على أن " مرونة السياسات المحاسبية من خلال بدائل القياس المحاسبي يؤدي لظهور ظاهرة إدارة الإرباح" تمثل الأعلى بين متوسطات الإجابات، حيث بلغ متوسطها الحسابي 3.27 بمعامل اختلاف 26.62 وهذا ما يؤكد على أن مرونة السياسات المحاسبية من خلال بدائل القياس المحاسبي يؤدي لظهور إدارة الأرباح في حين أن العبارتين(07) (08) تمثلان اقل متوسط حسابي و الذي بلغ و2.37، 2.40 على التوالي بمعامل اختلاف 39.75،37.54 على التوالي و التي تنصان على :" يؤثر القياس باستخدام التكلفة التاريخية ايجابيا على إدارة الأرباح" أي أن التكلفة التاريخية رغم مآخذها إلا أنها معا تميزها بالموثوقية و قابلية الفهم في الكشوف المالية فهي تؤثر سلبيا على ممارسات إدارة الأرباح وحيث تنص العبارة (08)" يؤثر القياس باستخدام القيمة العادلة ايجابيا على إدارة الأرباح" ومنه أن القيمة العادلة أيضا تؤثر سلبيا على إدارة الأرباح. فمن خلال هذا الجدول يتضح توجه آراء أفراد العينة حول تأثر إدارة الأرباح بمداخل القياس المحاسبي إلى اتفق في العبارات (05،04،01) و أتفق تماما في العبارات (03،02)

و لا أتفق في العبارات (08،07،06) . و من خلال المتوسط الحسابي الإجمالي لعبارات المحور الأول الذي يبلغ 2.9319 نلاحظ أن اتجاه العينة محايد حسب جدول الأوزان المرجحة

ثانيا: عرض نتائج الفرضية الثانية

للإجابة على هذه الفرضية و التأكد من صحتها او عدمها، قمت بحساب المتوسطات المرجحة و الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتمثلة في المحور الثاني في استمارة الاستبيان

الجدول رقم 2-6: يوضح المتوسطات المرجحة و الانحرافات المعيارية لتأثر جودة الكشوف المالية بالقياس وفق القيمة العادلة

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	الرتبة	معامل الاختلاف	الاتجاه
01	تختلف جودة الكشوف المالية باختلاف أساس القياس المحاسبي	3.2703	0.65186	2	19.93	أتفق
02	استخدام القيمة العادلة للقياس المحاسبي يحسن من دقة وجودة المعلومات المنشورة في الكشوف المالية	3.2162	0.53412	7	16.60	أتفق
03	استخدام القيمة العادلة للقياس المحاسبي يؤدي إلى سلامة الإفصاح المحاسبي في الكشوف المالية	3.2432	0.43496	3	13.411	أتفق
04	إتباع تقديرات القيمة العادلة لقياس الأصول في المنشاة يجعل الكشوف المالية قابلة للفهم	3.2432	0.49472	4	15.25	أتفق
05	القياس المحاسبي وفقا لتقديرات القيمة العادلة يساعد على ملائمة المعلومات الموجودة في الكشوف المالية	3.2973	0.51988	1	15.76	أتفق
06	القياس المحاسبي وفقا لتقديرات القيمة العادلة يدعم موثوقية المعلومات في جودة الكشوف المالية	3.1622	0.55345	8	17.50	لا أتفق
07	القياس المحاسبي وفقا لتقديرات القيمة العادلة يوفر القابلية للفهم في معلومات الكشوف المالية	3.2432	0.49472	5	15.25	أتفق

08	توفر الكشوف المالية المبنية على تقديرات القيمة العادلة معلومات محاسبية قابلة للتحقق	3.2432	0.49472	6	15.25	أتفق
المحور الثاني: تأثر جودة الكشوف المالية بالقياس وفق القيمة العادلة		3.2399	0.40652	0	12.54	محايد

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

- **التحليل**

من خلال الجدول و بالاعتماد على مخرجات برنامج تحليل البيانات الإحصائية SPSS يتضح لنا أن المتوسطات الحسابية تراوحت مابين3.29 و3.16 و أن العبارة (05) تمثل الأكبر بين متوسطات الإجابات، حيث بلغ متوسطها الحسابي 3.29 بمعامل اختلاف 15.76 و اتجاه موافق و تنص على أن " القياس المحاسبي وفقا لتقديرات القيمة العادلة يساعد على ملائمة المعلومات الموجودة في الكشوف المالية" وعليه فحسب رأي العينة فإن القيمة العادلة توفر الملائمة في الكشوف المالية، في حين ان العبارة (06) تمثل الأصغر بين متوسطات الإجابات بمتوسط حسابي 3.16 و معامل اختلاف 17.50 و التي تنص على أن "القياس المحاسبي وفقا لتقديرات القيمة العادلة يدعم موثوقية المعلومات في جودة الكشوف المالية" أي أن القياس المحاسبي بالقيمة العادلة لا يدعم موثوقية المعلومات في جودة الكشوف المالية، فمن خلال الجدول فإن آراء العينة كانت إيجابية في كل من العبارات (01،02،03،04،05،07،08) و سلبيا (لا أتفق) في العبارة (06)،و من خلال المتوسط المرجع العام الذي بلغ 3.2399 و بانحراف معياري 0.40 حول"تأثر جودة الكشوف المالية بالقياس وفق القيمة العادلة" و حسب مقياس ليكارت الخماسي و جدول الأوزان المرجحة فقد كانت اتجاه العينة محايد.

ثالثا: عرض نتائج الفرضية الثالثة

للإجابة على هذه الفرضية و التأكد من صحتها او عدمها، قمت بحساب المتوسطات المرجحة و الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتمثلة في المحور الثالث في استمارة الاستبيان

الجدول رقم 2-7: يوضح المتوسطات المرجحة و الانحرافات المعيارية لتأثير القياس وفق القيمة العادلة على جودة إدارة الأرباح

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	الرتبة	معامل الاختلاف	الاتجاه
01	يوثر القياس باستخدام القيمة العادلة على جودة إدارة الأرباح	3.2432	0.43496	7	13.41	أتفق
02	يوثر القياس باستخدام القيمة العادلة إيجابيا على جودة إدارة الأرباح	2.8108	1.30890	8	46.56	لا أتفق
03	شفافية و مصداقية الكشوف المالية المقاسة بالقيمة العادلة تعمل على الحد من ممارسات إدارة الأرباح	3.2973	0.57081	5	17.31	أتفق
04	سلامة الإفصاح المحاسبي المقاس بالقيمة العادلة يعمل على الحد من ممارسات إدارة الأرباح	3.3243	0.47458	3	14.27	أتفق
05	عدم توافر المعلومات الكافية لقياس القيمة العادلة قد يؤدي إلى احتمال ذاتية القياس	3.4054	0.49774	1	14.61	أتفق
06	يمكن الحد من إدارة الأرباح باستخدام مدخلات المستوى الأول للقيمة العادلة	3.3243	0.47458	4	14.27	أتفق
07	غياب السوق النشطة في ظل القياس باستخدام القيمة العادلة يؤدي إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح من قبل المؤسسة	3.3784	0.49167	2	14.55	أتفق
08	القياس باستخدام القيمة العادلة يعمل على الحد من ممارسات إدارة الأرباح	3.2973	0.51988	6	15.76	أتفق
المحور الثالث: تأثير القياس وفق القيمة العادلة على جودة إدارة الإرباح		3.4140	0.49016	0	15.01	أتفق

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

- **التحليل**

يبين الجدول رقم2-7 وصف لإجابات عينة الدراسة حول المحور الثالث و الأخير، حيث نلاحظ إن العبارة رقم (05) تعد الأكبر بين متوسطات الإجابة حيث بلغ متوسطها الحسابي 3.4054 بمعامل اختلاف14.61و التي تنص على أن "عدم توافر المعلومات الكافية لقياس القيمة العادلة قد يؤدي إلى احتمال ذاتية القياس" حيث إن مدخلات المستوى الثالث لمستويات القياس بالقيمة العادلة يعتمد بشكل مطلق على تقديرات الإدارة و في ضل غياب السوق النشطة قد يؤدي إلى التلاعب من قبل الإدارة و هذا ما تدعمه العبارة رقم (07) تنص على أن في غياب السوق النشطة في ظل القياس باستخدام القيمة العادلة يؤدي إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح من قبل المؤسسة بمتوسط حسابي يبلغ 3.37

،كما ان العبارة رقم(02) و التي تنص على: "يؤثر القياس باستخدام القيمة العادلة إيجابيا على جودة إدارة الأرباح" بمتوسط حسابي 2.8108 و يمثل الأقل بين متوسطات الإجابات وبمعامل اختلاف يقدر ب 46.56 و اتجاه غير موافق فإن القيمة العادلة تؤثر سلبيا على إدارة الأرباح وتعمل على الحد منها و لإلغاء التناقض بين العبارات (05،07) و (02) فان العبارة رقم (06) التي تنص على"يمكن الحد من إدارة الأرباح باستخدام مدخلات المستوى الأول للقيمة العادلة"ذات المتوسط الحسابي 3.32باتجاه موافق حيثيتبين لنا أن مدخلات المستوى الأول للقيمة العادلة تكون بالأسعار المعلنة المتداولة في السوق و يعتبر هاذ المستوى الأكثر موثوقية ولا يمكن التلاعب فيه.

فمن خلال هذا الجدول يتضح توجه آراء خبراء المحاسبيين حول "تأثير القياس وفق القيمة العادلة على جودة إدارة الأرباح" الى موافق في العبارات(01،03،04،05،06،07،08) و غير موافق في العبارة (02) و من خلال آراء العينة فإن اتجاه العينة إيجابي و نستنتج صحة الفرضية الثالثة بان القياس باستخدام القيمة العادلة يؤثر على إدارة الأرباح

المطلب الثاني: الاختبارات الإحصائية و مناقشتها

- **اختبار الفرضيات باستخدام معامل الارتباط بيرسون الانحدار الخطي البسيط**

الفرضية الرئيسية: تأثير القياس المحاسبي المستند للقيمة العادلة على جودة إدارة الأرباح

بعد استجواب أفراد العينة حول تأثير القياس المحاسبي المستند على إدارة الأرباح و كانت نحو إتجاه موافق سنحاول فيما يلي إثبات هذا الأثر.

الجدول رقم 2-8 :يوضح الدلالة الإحصائية لاختبار اثر القياس باستخدام القيمة العادلة على إدارة الأرباح

Modèle	R	R-deux	R-deuxajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,279[a]	,078	,051	,58504

المصدر: مخرجات Spss

من خلال معامل ارتباط بيرسون الذي يدرس العلاقة بين المتغير المستقل و التابع و يقيس قوة العلاقة بين المتغيرين ، نلاحظ في الجدول السابق أن المتغير المستقل المتمثل في القيمة العادلة يفسر مانسبته 78% من التغيرات في إدارة الأرباح سببها المتغيرات في المتغير المستقل المتمثل في القيمة العادلة أي أن القيمة

العادلة تؤثر على إدارة الأرباح بنسبة 78% وهيا جودة تأثير قوية في هذه الحالة أما النسبة الباقية المتمثلة في 22% تعود إلى عواما أخرى خارج النموذج أي عوامل أخرى تؤثر في إدارة الأرباح ماعدا القيمة ، كما أن العلاقة الارتباطية بين القيمة العادلة و إدارة الأرباح بلغت 0.279 أي أن 27% من المعلومات المشتركة بين المتغيرين و هي قيمة منخفضة جدا و تدل على أن العلاقة الموجودة بين المتغيرين طردية و ضعيفة جدا.

الجدول رقم 2-9: يوضح قيم المعاملات خط الانحدار البسيط

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardizes		Coefficients standardisés	T	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	4,047	,656		6,166	,000
	تأثير_القياس_وفق_القيمة العادلة	-,342	,199	-,279	-1,718	,003

المصدر: مخرجات Spss

الانحدار الخطي البسيط يهتم بدراسة و تحليل أثر متغير مستقل واحد على متغير تابع، و يسمى بالخطي لان الصيغة الممثلة للعلاقة خطية ووصف بأنه بسيط لان عدد المتغيرات المستقلة محل الدراسة متغير واحد فقط .

يشير الجدول أعلاه إلى أن الثبات الخطي (a) بالنسبة للقيمة العادلة بلغت قيمته 4.047و ميل الانحدار (b) بلغت قيمته 0.342- و يعبر عن معامل المتغير المستقل و نلاحظ إن القيمة سالبة أي هناك علاقة عكسية بين القيمة العادلة و إدارة الأرباح.

و لتأكيد ما ذكرناه فإن مستوي المعنوية أقل من 0.05 فإننا نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تأثير دال إحصائيا للقياس بالقيمة العادلة على إدارة الأرباح.

أثبتت نتائج الانحدار البسيط أنه هنالك أثر ذو دلالة إحصائية بين القيمة العادلة و إدارة الأرباح.

الفرضية الأولى: تتأثر إدارة الأرباح بنموذج القياس المحاسبي المقاس من طرف المؤسسة

بناءا على نتائج الاستبيان يتضح توجه آراء أفراد العينة حول تأثر إدارة الأرباح بمداخل القياس المحاسبي إلى اتفق في العبارات (01،04،05) و أتفق تماما في العبارات (02،03) و لا أتفق في العبارات (06،07،08) .

من خلال المتوسط المرجح العام 2.9319 مقارنة بمتوسط المرجح لمقياس ليكارت الخماسي في المجال (من 2.60 إلى 3.39) فقد توجهت آراء العينة نحو محايد، وحسب تحليل للعبارات و آراء العينة فإن حسب العبارات (01،02،03،04،05) فإن أغلب آراء العينة تؤكد على أن بدائل القياس المحاسبي تؤثر في إدارة الأرباح و تؤثر عليه سلبيا حسب العبارات التالية (06،07،08)، ومنه نستنتج أن نماذج القياس المحاسبي يؤثر سلبيا على إدارة الأرباح ومنه صحة الفرضية الأولى .

الفرضية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة بين القياس المحاسبي بالقيمة العادلة و جودة الكشوف المالية

من خلال نتائج الاستبيان تم التوصل إلى أن آراء العينة كانت إيجابية في كل من العبارات (01،02،03،04،05،07،08) و سلبيا (لا أتفق) في العبارة (06)،و من خلال المتوسط المرجع العام الذي بلغ 3.2399 و بانحراف معياري 0.40 حول"تأثر جودة الكشوف المالية بالقياس وفق القيمة العادلة" و حسب مقياس ليكارت الخماسي و جدول الأوزان المرجحة فقد كانت اتجاه العينة محايد، وحسب تحليل أجوبة عبارات الاستبيان فإن أغلب الأجوبة تدل على أن القياس المحاسبي بالقيمة العادلة يؤثر في جودة الكشوف المالية ومنه صحة الفرضية الثانية.

خلاصة الفصل الثاني:

تم في هذا الفصل تناول الدراسة الميدانية لعينة من الخبراء المحاسبيين لمعالجة الإشكالية المتمثلة في "ما اثر القياس باستخدام القيمة العادلة على إدارة الأرباح؟" و التأكد من صحة الفرضيات و نتائج الإجابة على الاستبيان و تحليلها و الوصول إلى جملة من النتائج و قد أثبتنا من خلال الدراسة الميدانية إن القياس باستخدام القيمة العادلة يؤثر على إدارة الأرباح، و هذا من خلال توزيع استمارة الاستبيان لعينة من المهنيين.

خاتمة

1) خلاصة :

من خلال دراستنا حاولنا الإجابة على الإشكالية المطروحة و المتمثلة في" ما اثر القياس باستخدام القيمة العادلة على إدارة الأرباح؟"و لقد اقتضى بنا الأمر إلى معالجتها عبر فصليين حيث حاولنا في الفصل الأول الإلمام بالجوانب النظرية للموضوع من مفاهيم تتعلق بالقيمة العادلة و إدارة الأرباح، أما الفصل الثاني و الذي كان بعنوان الدراسة الميدانية و قد جاءت مكملة للدراسة النظرية و تم تقسيمها إلى مرحلتين تمثلت المرحلة الأولى في استخدام أداة للإجابة عن إشكالية الدراسة تمثلت في بناء استمارة استبيان كأداة رئيسية وجهت بشكل مباشر للخبراء المحاسبيين بهدف الوصول إلى نتائج اقرب إلى الواقع بأكبر صورة ممكنة و في الأخير استنبطنا مجموعة من النتائج التي من خلالها يمكن الإجابة على فرضيات الدراسة و الإجابة على إشكالية موضوع الدراسة.

2) نتائج اختبار الفرضيات:

- بالنسبة للفرضية الأولى و لقائلة بأن"إدارة الأرباح تتأثر بنموذج القياس المحاسبي المقاس من طرف المؤسسة" فقد تحققت و تأكدت من خلال ما جاء في الدراسات السابقة و ما أكدته نتائج الاستبيان؛
- بخصوص الفرضية الثانية و المتعلقة بوجود علاقة ذات دلالة بين القياس المحاسبي بالقيمة العادلة و جودة الكشوف المالية فقد تم إثباتها من خلال ما ورد في الأدبيات النظرية الخاصة ببدائل القياس و أكدته إجابات العينة المستجوبة من خبراء المحاسبة ؛
- بما يتعلق بالفرضية الثالثة فقد كانت نتائج الاستبيان و ما جاء في الأدبيات النظرية يدفع نحو تأثير إدارة الأرباح بنموذج القياس المستند على القيمة العادلة و بالتالي تحقق الفرضية؛

3) نتائج الدراسة :

من خلال الدراسة النظرية و التطبيقية يمكن صياغة النتائج الآتية:

- تتأثر إدارة الأرباح بمداخل القياس لمحاسبي سلبيا من خلال مرونة السياسات المحاسبية فيؤدي لظهور ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات؛
- استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي يؤثر في جودة الكشوف المالية ايجابيا من ناحية الملائمة و قابلية الفهم وجودة المعلومات؛
- ان القيمة العادلة تؤثر على إدارة الأرباح و تعمل على الحد من دوافعها الانتهازية التي تستغل مرونة تطبيق المبادئ المحاسبية.

- إن جميع مستويات القيمة العادلة تخضع للذاتية فيما عدا المأخوذة من السوق النشط بشكل مباشر (المستوى الأول)، فهي تساهم من زيادة ممارسات إدارة الأرباح أما المستوى الأول فهو يعتمد على الأسعار المعلنة المتداولة في السوق و بالتالي يعمل على الحد منها لأنه لا يخضع للتقديرات الإدارية؛

4) التوصيات

- العمل على تعزيز التكوين في مجال المفاهيم المحاسبية الحديثة و مرافقة المهنيين من خلال التكوين و التحسين المستمرين؛
- تشجيع الإنتاج العلمي في مجال المحاسبة المعاصرة خاصة باللغة الوطنية بقصد توسيع الاستفادة؛

5) آفاق الدراسة

- إجراء دراسة تستهدف إجراءات مراجعة دقة قياسات القيمة العادلة في المؤسسات؛
- إجراء دراسة تستهدف تقييم اثر دقة تقديرات قياسات القيمة العادلة على قابلية الكشوف المالية للمقارنة ؛

قائمة المصادر و المراجع

باللغة العربية

1- أسامة محمد يوسف هرش, اثر تطبيق القيمة العادلة في جودة الأرباح, كلية الدراسات العليا جامعة الزرقاء, 2018

2- معراج, دور القياس و الإفصاح بالقيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية و معوقات تطبيقها في البيئة المحاسبية للجزائر, مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية

3- حنان رضوان , النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير, دار وائل للطباعة و النشر 2003

4- مصطفى راشد العبادي ,مدى حاجة معايير المحاسبة و المراجعة السعودية لتبني القيمة العادلة كأساس للقياس و الإفصاح و المراجعة بالقوائم المالية, كلية إدارة الأعمال, جامعة الملك سعود

5- علي محمد علي الصياد, اثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة التقرير المالي و على أسعار الأسهم في البورصة المصرية , الجامعة العمالية

6- تامر مزيد رفاعه , اثر تعليمات مصرف سورية المركزي في التزام المصارف الخاصة بمتطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

7- رفيق يوسفي – حنان دريد، اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الأرباح، جعفر عثمان الشريف، القياس المحاسبي وفقا لأساس القيمة العادلة و أثره في جودة المعلومات المحاسبية في الشركات السودانية ، جامعة المجمعة، السعودية ، 2020

.

8- صبرينة قرابلي،مريم بومخيلة، أهمية محاسبة القيمة العادلة في تحسين جودة القياس و الإفصاح المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل-2022،

9- علاء بوقفة ، صعوبات القياس المحاسبي الناجمة عن تطبيق القيمة العادلة في ظل إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2019

10- لعزلي كمال و بلعة جويدة، واقع تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية بين المبررات النظرية و العوائق العملية، دراسة استقصائية لعينة من الاكاديميين المهنيين في مجال المحاسبة بولاية سطيف، مجلة التمويل و الاستثمار و التنمية المستدامة، المجلد7،العدد 20

11- محمد حسان بن مالك، محمد بشير غوالي، اثر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات الناشطة في الجنوب الشرقي، دراسة تطبيقية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مجلة الباحث-عدد15/2015، السعيد مطاوع،2016، معايير المحاسبة الدولية و الأزمات المالية العالمية ، دار التعليم الجامعي، مصر

12- صبري عبد الحميد السجيني، مصطفى عطية الغندور ، اثر محاسبة القيمة العادلة وفقا لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (13) على دلالة القوائم المالية في البنوك المصرية، كلية التجارة –جامعة المنصورة ، مصر

13- حاج قويدر قورين،عمر عبو، أهمية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة في ظل معايير المحاسبة الدولية ،المركز الجامعي بافلو، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

14- عواد ،هشام حسن المليجي،2010 " اثر هياكل الملكية المركزة على المحتوى المعلومات للتقارير المالية بالتطبيق على الشركات العائلية في مصر " المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية ، جامعة حلوان

15- محمد محمود جاسم،اسعد منجم احمد،انعكسات القواعد المحاسبية على ادارة الارباح،جامعة المثنى،العدد5، مجلة كلية التربية الاساسية/جامعة بابل 2011

16- بريمش خالد،ايت محمد مراد ،ممارسة الإدارة لأساليب إدارة الأرباح و أثرها على جودة الأرباح المحاسبية،أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه جامعة الجزائر3 رياض عبد الله،عقيل الحسناوي، دوافع سلوك تمهيد الدخل ، جامعة الكوفة، كلية الادارة و الاقتصاد

17- لوالبية فوزي، محددات ادارة الارباح للمؤسسات الاقتصادية في ظل البيئة المالية و المحاسبية الجزائرية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة احمد دراية، ادرار، الجزائر

18- زاوي صورية، اثر ادارة الارباح على جودة القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسك

المصادر باللغة الانجليزية

1- Peter Martin. Evaluation de la juste valeur. Rue Wellington ouest Toronto. Juillet 2009

2- Raymond Chabot, IFRS 13 Février 2012.Évaluation de la juste valeur

3- FrédéricDemeures and al," Investor Skepticism and Creative Accounting: The Case of a French SME Listed on Alternext,», International Journal Of Business, Volume 18, N° 1, 2013

الملاحق

الملحق رقم (01):قائمة المحكمين

الأستاذ	الرتبة
سويسي هواري	أ.ت.ع
رفيقة صغراوي	أ.م.ب

الملحق رقم (02): إستمارة الاستبيان

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

تخصص : ماستر محاسبة وجباية معمقة

استمارة استبيان

موجهة للخبراء المحاسبيين في الجزائر

السيدات و السادة الخبراء المحاسبيين تحية طيبة وبعد ؛؛؛

يشرفنا أن نقدم لسيادتكم المحترمة هذه الاستمارة التي تدخل ضمن متطلبات انجاز مذكرة ماستر بعنوان: " **اثر القياس باستخدام القيمة العادلة على إدارة الأرباح** "،حيث نضع بين أيديكم استمارة الاستبيان ، بهدف التعرف على أرائكم فيما يتعلق بمختلف الأسئلة التي تتضمنها، نظرا للآرائكم المهنية من لأهمية بالغة لإتمام الجانب التطبيقي من هذه الدراسة،و نتلمس منكـــم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان بعناية و دقـــة للحصول على نتائج و توصيات موضوعية وواقعية،مع التأكيد على ان البيانات المتحصل عليها ستعامل بسرية و بصورة خالية من الهوية، ولن تستخدم سوى لأغراض البحث العلمي.

شاكرين لكم حسن تعاونكم معنا لخدمة البحث العلمي ، كما نعتذر منكم على ماتحملتموه من مشقة و تضحية بوقتكم الثمين .

الطالبة: سوزان خورارة

المحور الأول: تأثر إدارة الأرباح بمداخل القياس المحاسبي

العبارات	أتفق	أتفق تماما	محايد	لا أتفق	لا أتفق إطلاقا
1. تعتبر إدارة الأرباح بأنها تحريف متعمد للأرباح من قبل الإدارة					
2. مرونة السياسات المحاسبية من خلال بدائل القياس المحاسبي يؤدي لظهور ظاهرة إدارة الإرباح					
3. تعدد بدائل القياس المحاسبي يؤثر في اتخاذ السياسة المناسبة لإدارة الأرباح					
4. اختيار البديل المناسب من بدائل القياس المحاسبي يؤثر في القياس السليم لأرباح المنشأة					
5. مرونة استخدام بدائل القياس المحاسبي يؤثر في تنوع أساليب إدارة الأرباح					
6. تعدد بدائل القياس المحاسبي يؤثر ايجابيا على إدارة الأرباح					
7. يؤثر القياس باستخدام التكلفة التاريخية ايجابيا على إدارة الأرباح					
8. يؤثر القياس باستخدام القيمة العادلة ايجابيا على إدارة الأرباح					

المحور الثاني: تأثر جودة الكشوف المالية بالقياس وفق القيمة العادلة

العبارات	أتفق	أتفق تماما	محايد	لا أتفق	لا أتفق إطلاقا
1. تختلف جودة الكشوف المالية باختلاف أساس القياس المحاسبي					
2. استخدام القيمة العادلة للقياس المحاسبي يحسن من دقة وجودة المعلومات المنشورة في الكشوف المالية					
3. استخدام القيمة العادلة للقياس المحاسبي يؤدي إلى سلامة الإفصاح المحاسبي في الكشوف المالية					
4. إتباع تقديرات القيمة العادلة لقياس الأصول في المنشاة يجعل الكشوف المالية قابلة للفهم					
5. قياس المحاسبي وفقا لتقديرات القيمة العادلة يساعد على ملائمة المعلومات الموجودة في الكشوف المالية					
6. القياس المحاسبي وفقا لتقديرات القيمة العادلة يدعم موثوقية المعلومات في جودة الكشوف المالية					
7. القياس المحاسبي وفقا لتقديرات القيمة العادلة يوفر القابلية للفهم في معلومات الكشوف المالية					
8. توفر الكشوف المالية المبنية على تقديرات القيمة العادلة معلومات محاسبية قابلة للتحقق					

المحور الثالث: تأثير القياس وفق القيمة العادلة على جودة ادارةالارباح

العبارات	أتفق	أتفق تماما	محايد	لا أتفق	لا أتفق إطلاقا
1. يوثر القياس باستخدام القيمة العادلة على جودة إدارة الأرباح					
2. يوثر القياس باستخدام القيمة العادلة إيجابيا على جودة إدارة الأرباح					
3. شفافية و مصداقية الكشوف المالية المقاسة بالقيمة العادلة تعمل على الحد من ممارسات إدارة الأرباح					
4. سلامة الإفصاح المحاسبي المقاس بالقيمة العادلة يعمل على الحد من ممارسات إدارة الأرباح					
5. عدم توافر المعلومات الكافية لقياس القيمة العادلة قد يؤدي إلى احتمال ذاتية القياس					
6. يمكن الحد من إدارة الأرباح باستخدام مدخلات المستوى الأول للقيمة العادلة					
7. غياب السوق النشطة في ظل القياس باستخدام القيمة العادلة يؤدي إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح من قبل المؤسسة					
8. القياس باستخدام القيمة العادلة يعمل على الحد من ممارسات إدارة الأرباح					

الملحق (03):نتائج معامل ألفا كرونباخ

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombred'élémen ts
,815	24

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=A1 A2 A3 A4 A5 A6 A7 A8
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

الملحق (04):نتائج الاجابات على كل فقرات الاستبيان

Statistiques

		A1	A2	A3	A4	A5	A6	A7
N	Valide	37	37	37	37	37	37	37
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0
	Moyenne	3,0541	3,2703	3,2703	3,2162	3,1351	2,7297	2,3784
	Ecart type	,40455	,87078	,87078	,85424	,85512	1,17020	,89292

Statistiques

		A8	B1	B2	B3	B4	B5	B6
N	Valide	37	37	37	37	37	37	37
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0
	Moyenne	2,4054	3,2703	3,2162	3,2432	3,2432	3,2973	3,1622

	Ecart type	,95625	,65186	,53412	,43496	,49472	,51988	,55345

Statistiques

		B7	B8	C1	C2	C3	C4	C5
N	Valide	37	37	37	37	37	37	37
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0
	Moyenne	3,2432	3,2432	3,2432	2,8108	3,2973	3,3243	3,4054
	Ecart type	,49472	,49472	,43496	1,30890	,57081	,47458	,49774

الملحق رقم (05): جداول لكل عبارات الاستبيان لتوضيح إتجاه العينة

A1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	لا أتفق	2	5,4	5,4	5,4
	أتفق	31	83,8	83,8	89,2
	أتفق تماما	4	10,8	10,8	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

A2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	محايد	3	8,1	8,1	8,1
	لا أتفق	1	2,7	2,7	10,8
	أتفق	16	43,2	43,2	54,1
	أتفق تماما	17	45,9	45,9	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

A3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	محايد	3	8,1	8,1	8,1
	لا أتفق	1	2,7	2,7	10,8
	أتفق	16	43,2	43,2	54,1
	أتفق تماما	17	45,9	45,9	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

A4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	محايد	3	8,1	8,1	8,1
	لا أتفق	1	2,7	2,7	10,8
	أتفق	18	48,6	48,6	59,5
	أتفق تماما	15	40,5	40,5	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

A5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	محايد	3	8,1	8,1	8,1
	لا أتفق	2	5,4	5,4	13,5
	أتفق	19	51,4	51,4	64,9
	أتفق تماما	13	35,1	35,1	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

A6

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	محايد	3	8,1	8,1	8,1
	لا أتفق	19	51,4	51,4	59,5
	أتفق	3	8,1	8,1	67,6
	أتفق تماما	9	24,3	24,3	91,9
	لا أتفق تماما	3	8,1	8,1	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

A7

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	لا أتفق	30	81,1	81,1	81,1
	أتفق	3	8,1	8,1	89,2
	أتفق تماما	1	2,7	2,7	91,9
	لا أتفق تماما	3	8,1	8,1	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

A8

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	لا أتفق	30	81,1	81,1	81,1
	أتفق	3	8,1	8,1	89,2
	لا أتفق تماما	4	10,8	10,8	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

B1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	لا أتفق	4	10,8	10,8	10,8
	أتفق	19	51,4	51,4	62,2
	أتفق تماما	14	37,8	37,8	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

B2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	لا أتفق	2	5,4	5,4	5,4
	أتفق	25	67,6	67,6	73,0
	أتفق تماما	10	27,0	27,0	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

B3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	أتفق	28	75,7	75,7	75,7
	أتفق تماما	9	24,3	24,3	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

B4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	لا أتفق	1	2,7	2,7	2,7
	أتفق	26	70,3	70,3	73,0
	أتفق تماما	10	27,0	27,0	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

B5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	لا أتفق	1	2,7	2,7	2,7
	أتفق	24	64,9	64,9	67,6
	أتفق تماما	12	32,4	32,4	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

B6

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	لا أتفق	3	8,1	8,1	8,1
	أتفق	25	67,6	67,6	75,7
	أتفق تماما	9	24,3	24,3	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

B7

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	لا أتفق	1	2,7	2,7	2,7
	أتفق	26	70,3	70,3	73,0
	أتفق تماما	10	27,0	27,0	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

B8

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	لا أتفق	1	2,7	2,7	2,7
	أتفق	26	70,3	70,3	73,0
	أتفق تماما	10	27,0	27,0	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

C1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	أتفق	28	75,7	75,7	75,7
	أتفق تماما	9	24,3	24,3	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

C2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	لا أتفق	26	70,3	70,3	70,3
	أتفق	1	2,7	2,7	73,0
	أتفق تماما	1	2,7	2,7	75,7
	لا أتفق تماما	9	24,3	24,3	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

C3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	لا أتفق	1	2,7	2,7	2,7
	أتفق	25	67,6	67,6	70,3
	أتفق تماما	10	27,0	27,0	97,3
	لا أتفق تماما	1	2,7	2,7	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

C4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	أتفق	25	67,6	67,6	67,6
	أتفق تماما	12	32,4	32,4	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

C5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	أتفق	22	59,5	59,5	59,5
	أتفق تماما	15	40,5	40,5	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

C6

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	أتفق	25	67,6	67,6	67,6
	أتفق تماما	12	32,4	32,4	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

C7

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	أتفق	23	62,2	62,2	62,2
	أتفق تماما	14	37,8	37,8	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

C8

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	لا أتفق	1	2,7	2,7	2,7
	أتفق	24	64,9	64,9	67,6

	أتفق تماما	12	32,4	32,4	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

الملحق رقم 06:يوضح الدلالة الإحصائية لاختبار الاثر بين المتغيرين

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deuxajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,279[a]	,078	,051	,58504

الملحق رقم 07:قيم المعاملات خط الانحدار البسيط للمعاملات

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardizes		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	T	Sig.
1	(Constante)	4,047	,656		6,166	,000
	تأثير_القياس_وفق_القيمة العادلة	-,342	,199	-,279	-1,718	,095

الفهرس

الفهرس

الفهرس	الصفحة
الإهداء	I
الشكر	II
الملخص	III
الفهرس	IV
قائمة الجداول	V
قائمة أشكال	VI
قائمة الملاحق	VII
قائمة المختصرات	VIII
المقدمة	أ- ب- ج
الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية	
تمهيد	06
المبحث الأول :عموميات حول القيمة العادلة و إدارة الأرباح	07
المطلب الأول :الإطار النظري للقيمة العادلة	07
الفرع الأول: مفهوم القيمة العادلة	07
أولا : التكلفة التاريخية	07
ثانيا : القيمة العادلة	08
الفرعالثاني : مناهج و مستويات القيمة العادلة	09
أولا : مناهج القيمة العادلة	09
ثانيا: مستويات القيمة العادلة	10

الفرعالثالث : مزايا و مآخذ استخدام القيمة العادلة	13
أولا: مزايا استخدام القيمة العادلة	13
أولا: و مآخذ استخدام القيمة العادلة	14
المطلب الثاني:الإطار النظري لإدارة الإرباح	16
الفرع الأول :ماهية إدارة الأرباح و دوافعها	16
أولا :تعريف إدارة الأرباح	16
ثانيا: دوافع إدارة الأرباح	17
الفرع الثاني: طرق و أساليب إدارة الإرباح	20
الفرع الثالث : مخاطر ممارسة إدارة الأرباح	21
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	23
المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية	23
الفرع الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية	23
الفرع الأول : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	26
المطلب الثاني : مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة	28
خاتمة الفصل	29
الفصل الثاني:الدراسةالميدانية	
تمهيد	31
المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة	32

المطلب الأول:الطريقة المتبعة في الدراسة	32
الفرع الأول: مجتمع و عينة الدراسة	32
أولا: مجتمع الدراسة	32
ثانيا: عينة الدراسة	32
ثالثا: حدود الدراسة	33
الفرع الثاني: بيانات و ادوات الدراسة	33
أولا: جمع معلومات الدراسة	33
ثانيا :ادوات جمع بيانات الدراسة	33
الفرع الثالث: متغيرات الدراسة	34
المطلب الثاني: أدوات الدراسة الميدانية و الإجراءات المتبعة	34
الفرع الأول: الأدوات الإحصائية و القياسية	34
أولا: صدق و ثبات أداة الدراسة	34
ثانيا: المقياس المستخدم	35
الفرع الثاني: البرامج و الأدوات المستخدمة في معالجة الاستبيان	36
المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة الميدانية و تحليلها و مناقشتها	37
المطلب الأول:عرض و تحليل نتائج الدراسة	37
الفرع الأول : نتائج اختبار الفرضيات	37
أولا: عرض نتائج الفرضية الأولى	37

ثانيا: عرض نتائج الفرضية الثانية	39
ثالثا: عرض نتائج الفرضية الثالثة	41
المطلب الثاني: الاختبارات الإحصائية و مناقشتها	42
خاتمة الفصل	45
خاتمة العامة	46
المراجع	49
الملاحق	53